

دار المنظومة

DAR ALMANDUMAH

الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة
المصدر:	مجلة كلية التربية
الناشر:	جامعة طنطا - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	درويش، محمد درويش
مؤلفين آخرين:	السيد، السيد علي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج3, 63 ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	108 - 45
رقم MD:	820581
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السياسة التعليمية، البرامج التعليمية، الوسائل التعليمية، التعليم الجامعي، طلاب الجامعات، التمويل، التنمية المستدامة، مصر، مستخلصات الأبحاث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/820581

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.

هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.



علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة

إعداد

د/ السيد علي السيد
مدرس بكلية التربية
جامعة السويس

د/ محمد درويش درويش
أستاذ مساعد بكلية التربية
جامعة السويس

المجلد (٦٣) العدد الثالث الجزء الثالث يوليو ٢٠١٦م

مقدمة

تأتي قضية التنمية - بمفهومها الشامل - ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل فكر واهتمام المجتمعات المتقدمة منها أو النامية على حد سواء؛ وذلك نظرًا لما تُحدثه من تغييرات ملموسة على نواح ومجالات شتى في بنية هذه المجتمعات، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على جُل أوضاعها.

ومن هنا فقد استقطبت التنمية - باعتبارها قضية محورية - جهود الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية؛ بهدف رفع المستوى المعيشي لشعوبها، بعد فترات من التخلف والحرمان التي تعرضت لهما. وقد تنوعت النماذج التنموية التي استعانت بها هذه الدول في سبيل الارتقاء بأوضاعها، كما اختلفت هذه النماذج باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، وتفاوتت هذه الدول في درجة تحقيقها للأهداف التنموية^(١).

وقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل؛ كان أولها مفهوم التنمية الاقتصادية، والذي ظهر في ستينيات القرن الماضي، وأكد أن جوهر التنمية يكمن في قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي أعلى من معدل النمو الديموغرافي^(٢).

وبنهاية عقد الستينيات من القرن العشرين، بدأت المرحلة الثانية من التنمية بمفهومها الجديد؛ وهو مفهوم التنمية الاجتماعية، الذي أكد ضرورة العمل على إعادة توزيع الدخل القومي، والقضاء على الفقر، والاعتماد على الذات في عملية التنمية، وتحسين نوعية الحياة في مختلف الأنشطة الإنسانية، والتي تتم في ضوء معايير يمكن من خلالها تقييم مدى النجاح في خطط هذه التنمية المستهدفة^(٣).

ويعتبر تقرير "مستقبلنا المشترك"، والذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧م أول من أشار بصورة رسمية إلى مفهوم التنمية المستدامة، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي^(٤).

وتلبي التنمية المستدامة احتياجات البشر الراهنة، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، والإشراف البيئي، والمسئولية الاجتماعية^(٥).

وتعتمد التنمية المستدامة على عدة دعائم، ويأتي التعليم - باعتباره قوة نهوض حضاري ومجتمعي - في مقدمتها؛ فهو سبيل رئيس لتحقيق التنمية الحضارية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك باعتباره من أبرز أشكال الاستثمار في العنصر البشري، كما أن رقي أي مجتمع يعتمد على عدة عوامل مجتمعة في إطار متلاحم، ومن أبرزها: الموارد المالية المتاحة، والتميز العلمي والفكري والمعرفي، ودور التعليم في بناء البشر، واستثمار قدراتهم وطاقاتهم وفعاليتهم.

فالتعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، ليس هدفًا في حد ذاته، بل هو ضرورة للتنمية المستدامة، ووسيلة لإعداد الأفراد للعمل، والتكيف مع عالم معقد ومتغير، وحل المشكلات المجتمعية المختلفة، وقوة دافعة في عملية تغيير القيم والسلوكيات والاتجاهات بما يدعم الجهود الرامية لإنجاز الاستدامة بفعالية. وتقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسسات المجتمع، ومنها مؤسسات التعليم الجامعي.

وللتعليم الجامعي دور جلي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؛ حيث يُعدُّ الأداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع، وهو مطلب ضروري لكل منهما؛ فهو جوهرى بالنسبة للفرد لكونه حقًا من حقوقه، والحصول عليه يساعد في الحصول على الحقوق الأخرى، ويُحسن من نوعية الحياة، كما أنه أساسي لأي مجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، والعمل على استدامتها، ومن ثمَّ فهو شرط مسبق لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع، وبالتالي تحديد ملامحه الحاضرة والمستقبلية^(٦).

ويُعدُّ التمويل وتوفير المخصصات المالية الكافية مرتكزًا رئيسًا في سبيل تحقيق منظومة التعليم الجامعي لأدوارها ووظائفها المنشودة في الارتقاء بالمجتمعات علميًا وفكريًا من ناحية، ومن ناحية أخرى النهوض بكفاءة أفراد

المجتمع الجامعي؛ حتى يتمكنوا من الإسهام والمشاركة والعمل بقسط وافر في تحقيق التنمية المستدامة داخل مجتمعاتهم، كما أن هناك علاقة وثيقة بين نجاح الخطط التعليمية، ونمط التمويل وكفايته الذي تحصل عليه هذه المؤسسات.

مشكلة البحث وأسئلته

يواجه التعليم الجامعي جملة من العقبات المؤثرة على كفاءة أدائه أولاً، وكفاءة مخرجاته ثانياً، ولعل أبرزها تأثيراً على مساره المنشود يكمن في ضعف مصادر تمويله، والذي ينعكس بدوره على فلسفة تطويره، وتحسين جودة مخرجاته. ويحتاج التعليم الجامعي إلى المزيد من التمويل للإنفاق على مؤسساته التعليمية المختلفة، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية التي تستند إليها الجامعة في مواجهة أعبائها، ولهذا يواجه هذا التعليم بقضية أساسية تتمثل في كيفية تحقيق العدل التربوي لأفراد مجتمعه؛ وذلك للحصول على حقهم في التعليم، وإتاحة فرص متساوية لهم، ومواجهة التحديات والمتطلبات الحالية والمستقبلية التي يفرضها واقع النظام العالمي الجديد، في ضوء موارد مالية محدودة وغير قادرة على تلبية المتطلبات التعليمية، والوفاء باحتياجات التعليم المتزايدة تحقيقاً للتنمية المستدامة في المجتمع.

وبدلاً من أن يقوم التعليم الجامعي بدوره المنشود في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع المصري، أصبح تردى نوعيته من معالم التخلف بمعايير العصر، ومن آليات تدويم التخلف في عالم القرن الحادي والعشرين^(٧)؛ حيث تُقاس أهمية التعليم الجامعي في السياسة العامة للدولة بقدر ما يخصص له من تمويلات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية للتعليم الجامعي، فإنها تقل عامًا تلو الآخر، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م حوالي ٢١.٢%، في حين بلغت هذه النسبة عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م حوالي ٢٢.٤%، ونتج ذلك عن انخفاض نسبة الإنفاق على

التعليم إلى الإنفاق العام من حوالي ١٢% عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م إلى حوالي ١١.٧% عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م^(٨).

ومن ثمّ، تبلورت مشكلة البحث في إبراز العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مع التطبيق على واقع التعليم الجامعي المصري. وتحددت أسئلة البحث فيما يلي:

- ١- ما مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها وأبعادها ومتطلبات تحقيقها؟
- ٢- ما دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؟
- ٣- ما علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؟
- ٤- ما تأثير تمويل التعليم الجامعي في مصر على دوره تجاه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

٥- ما المقترحات اللازمة لقيام التعليم الجامعي بدوره نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

يمكن تحديد الهدف العام الذي يسعى البحث إلى تحقيقه في إبراز العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوقوف على: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها ومتطلبات تحقيقها، وتحديد دور التعليم الجامعي في تلبية متطلباتها، واستخلاص العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، واستنتاج تأثير تمويل التعليم الجامعي في مصر على قيامه بدوره تجاه تحقيق هذه المتطلبات، واقتراح ما يجب فعله لسد الفجوة بين الإمكانيات المتاحة للتعليم الجامعي، وتلبية آمال المجتمع نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي فيما يلي:

- ١- تناوله موضوعًا وثيق الصلة بالتعليم الجامعي؛ إذ يُمثل التمويل أساس التطوير في منظومة التعليم الجامعي وتلبية متطلباتها، كما أنه من أبرز القضايا

المؤثرة على المجتمع المصري في الفترة الراهنة، والذي قد يؤثر بصورة ملموسة على تحقيق أهدافه التنموية.

٢- إمكانية إفادة المسؤولين والقائمين على تطوير التعليم الجامعي في اتخاذ قرارات سليمة؛ من خلال بيان دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وتقديم تحليل ناقد لمنظومة تمويل التعليم الجامعي، وتحديد انعكاسات ذلك على أدواره المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣- تعدد المستفيدين من البحث الحالي، مثل: وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، والجامعات والكليات المختلفة، والقائمين على مشروعات تطوير التعليم الجامعي، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم الجامعي، وقضايا التنمية.

٤- قد يدفع البحث الحالي القائمين على تطوير التعليم الجامعي إلى مزيد من الفحص والنظر النقدي في السياسات والاستراتيجيات الحالية، بما يضمن إمكانية حدوث تغيير واضح وجذري في مصادر تمويل التعليم؛ لحسن القيام بدوره المنشود في تحقيق التنمية المستدامة حاضراً ومستقبلاً.

منهجية البحث

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي، والذي يتبلور في إبراز العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ومن ثم يتم الوقوف على الملامح الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة وخصائصه ومتطلبات تحقيقه، فضلاً عن محاولة الكشف عن دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، واستجلاء علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلباتها، وتأثيرها على القيام بدوره المنشود تجاه تحقيقها.

إجراءات البحث

يشمل البحث الحالي خمسة محاور رئيسة يتبعها النتائج، ويتناول المحور الأول مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها ومتطلبات تحقيقها، ويعرض المحور الثاني دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ويتناول المحور

الثالث العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، ويعرض المحور الرابع تأثير تمويل التعليم الجامعي في مصر على قيامه بدوره تجاه تحقيق التنمية المستدامة، ويقترح المحور الخامس سبل الحد من الفجوة بين الإمكانيات المتاحة للتعليم الجامعي المصري وتلبية آمال المجتمع نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الأول: التنمية المستدامة: المفهوم والخصائص والأهداف والأبعاد والمتطلبات

ترتب على إغفال الآثار السيئة - الناتجة عن الاعتماد على الأسلوب التقليدي للتنمية - على الإنسان وبيئته ومواردها، وما تبعه من تزايد مستمر لمعدلات الإنتاج، ظهور مفهوم التنمية المستدامة، باعتباره ركيزة رئيسة للحد من حالة الشعور غير المطمئنة الناجمة عن ضعف أوضاع البيئة وتدهورها.

وتعرف بأنها مسألة الإنصاف في التوزيع - مسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، غير أنه من الغرابة الانشغال برفاهية الأجيال القادمة - التي لم تُولد بعد - وتجاهل محنة فقراء اليوم، وذلك يقتضي الإنصاف داخل الجيل الواحد، وفيما بين الأجيال^(٩).

وساعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية، الذي عُقد في ستوكهولم في عام ١٩٧٢م، على توجيه العناية إلى قضايا البيئة في السنوات التالية له، وتجلّى ذلك في اعتراف المجتمع العالمي بالحاجة إلى التعمق في فهم العلاقات المتشابكة بين البيئة، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفقر والتخلف^(١٠).

وظهر هذا المفهوم - أيضاً - نتيجة الضغوط المحلية المتزايدة لمواجهة أعباء وآثار الإصلاح الاقتصادي حتى أمكن فرض التنمية المستدامة على مهام أعمال الدول والمؤسسات الدولية، وأصبحت قضية حياتية ومستقبلية تهتم كل البشر^(١١).

وفي هذا السياق يختص المحور الحالي بدراسة التنمية المستدامة من حيث مفهومها وخصائصها، أهدافها وأبعادها، ومتطلبات تحقيقها.

١ - مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

يكن الهدف الرئيس للتنمية في ثلثية الحاجات والطموحات الإنسانية؛ ولذا تقتضي التنمية المستدامة ثلثية الحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمامهم لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل. وقد اكتسب مفهوم التنمية المستدامة زخمًا عالميًا مع صدور التقرير - سابق الإشارة إليه - بعنوان "مستقبلنا المشترك"، وقد عُرف هذا المفهوم بأنه "التقدم الذي يُلبي احتياجات الحاضر، دون أن يعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة"^(١٢).

فالتنمية جوهرية للوفاء بالاحتياجات البشرية وتحسين نوعية الحياة، إلا أنها يجب أن تتم بطريقة لا تنطوي على الإضرار بقدرة البيئة الطبيعية على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية^(١٣).

وقد قامت الحكومة البريطانية (٢٠٠٥م) بتعريف التنمية المستدامة على أنها: ضمان نوعية أفضل من الحياة لكل شخص حاليًا، وللأجيال القادمة^(١٤)، في حين عرفت اللجنة الوطنية الفنلندية للتنمية المستدامة (٢٠٠٦م) بأنها: عملية مستمرة وموجهة للتغير الاجتماعي الحضاري، محليًا وقوميًا وعالميًا، بهدف توفير الفرصة للأجيال الحالية والمستقبلية للحياة بطريقة جيدة^(١٥).

كما تُعرف التنمية المستدامة بأنها: "تطوير إمكانيات البشر إلى أقصى حد ممكن، حتى يمكن أن يحققوا ما يسعون إليه من الإنجازات والتغيير الكامل في المستقبل"^(١٦)، وبما يضمن نظامًا اجتماعيًا واقتصاديًا يحقق ارتفاع الدخل الحقيقية، وترقية المستويات المعيارية التعليمية، وتحسين المستوى الصحي، وتقديم نوعية الحياة العامة^(١٧).

وينظر إليها كذلك على أنها مراعاة التوازن بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأجيال القادمة فرصًا متكافئة مع الأجيال الحاضرة من حيث تلبية احتياجاتهم^(١٨).

وتؤكد كذا حق الجيل الحالي والأجيال القادمة في الحياة الكريمة القائمة على الاستثمار الأمثل لإمكاناتهم وقدراتهم التي منحها الله عز وجل إياهم في ذواتهم، ومستمتعين بإمكانات البيئة المحيطة بهم، ومعظمين استثمارها^(١٩).

وبالتالي، يؤكد مفهوم التنمية المستدامة اشتراط وجود تواصل بين عناصر عملية التنمية بعضها بعضاً، أى أن التواصل يعتبر شرطاً لتحقيق هذه التنمية بصورة مستدامة، وتتمثل أهم أنواع التواصل في: التواصل بين تنمية الأجيال الحالية والقادمة، وبين جميع الأفراد على مستوى الجيل الواحد (محلي، وإقليمي، وقومي، ودولي)، وبين التنمية والبيئة من جهة، وأنواع التنمية الأخرى (اجتماعية، واقتصادية، وبيئية) من جهة أخرى، وبين أبعاد عملية تربية الفرد وتنميته من الجوانب المختلفة (عقلياً، واجتماعياً، وخلقياً)؛ وذلك لأن التنمية المستدامة تعمل على تحسين وتدعيم حياة الأفراد الحالية والمستقبلية، وتضفي بُعداً أخلاقياً يرتبط بفكرة العدالة والمساواة^(٢٠).

وتقدم Sara Parkin, et. al. (2004) تحليلاً لمفهوم التنمية المستدامة مفاده أن الاستدامة تعني: القدرة على الاستمرار والتنمية بما يؤثر على مسار التقدم البشري؛ ومن ثم فالتنمية المستدامة مسار للتقدم البشري له القدرة على الاستمرار على المدى البعيد^(٢١).

ويتضح مما سبق تعدد تعريفات التنمية المستدامة؛ فمنها ما هو متعلق بالجانب البيئي الذي يؤكد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة، ومنها ما مختص ببعض التعريفات الاقتصادية، والتي ركزت على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، في حين انصبت بعض التعريفات حول الإمكانيات البشرية، والاستثمار الأمثل لقدراتها وطاقاتها.

وفى ضوء التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة يمكن تحديد خصائصها

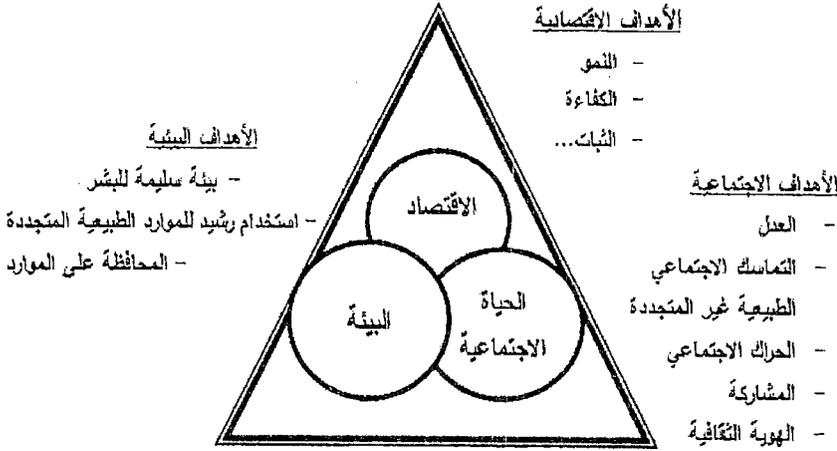
فيما يلي:

- ليست مفهومًا ثابتًا، بل هي بحث موجه لإيجاد توازن في العلاقة بين الأنظمة الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية، يسعى إلى تعزيز العدالة بين الحاضر والمستقبل، وبين البلدان، والأجناس، والطبقات الاجتماعية^(٢٢).
- تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر؛ أي أن التنمية المستدامة لا بُدَّ أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثمَّ فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح من ٢٥ إلى ٥٠ سنة.
- تحدث في مستويات عدة تتفاوت بين ما هو عالمي أو إقليمي أو محلي، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستدامًا على المستوى القومي، ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي^(٢٣).

ومن ثمَّ، يمكن استخلاص أربعة استنتاجات أساسية فيما يتعلق بعملية التنمية المستدامة، تتمثل في: أنها لا تخضع لسلطة مركزية، ويحتاج تحقيقها إلى تخطيط علمي وتنفيذ عقلاني، وفترات زمنية طويلة؛ حيث لا يمكن أن تتحقق بصورة مفاجئة، كما تحتاج إلى التكاتف الدولي والإقليمي والمحلي؛ فلا يمكن أن تحدث التحولات التنموية المرغوبة من خلال العمل الفردي وحده.

٢- أهداف التنمية المستدامة وأبعادها

لا تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي فحسب، فهي نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة لا بتدميرها؛ حيث لا تستطيع التنمية الاقتصادية الاستمرار بدون حماية البيئة، كما أن التنمية الاقتصادية المستمرة مطلوبة لدعم مبادرات حماية البيئة، بالإضافة إلى الحفاظ على الحياة الاجتماعية من خلال التماسك الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، وتأكيد الهوية الثقافية. ويوضح الشكل التالي العلاقات المتداخلة بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الرئيسة (الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والبيئة)، وبعض الأهداف المرتبطة بكل منها:



Source: Subbotina, Tatyana P., Katherine A. Sheram: Beyond Economic Growth: Meeting the Challenges of Global Development, WBI learning resources series, The World Bank, Washington, D.C., October 2000, p. 9.

شكل (١)

أهداف التنمية المستدامة

وفي ضوء ذلك، تتمثل أهداف التنمية المستدامة في تمكين كل البشر لإشباع حاجاتهم الأساسية، والتمتع بنوعية أفضل للحياة دون المساومة على نوعية حياة الأجيال القادمة.

وعليه فإنها تنشئ تلبية مجموعة من الأهداف الرئيسية في ذات الوقت، وتتمثل هذه الأهداف في: تحقيق مستويات عالية ومستقرة من النمو الاقتصادي والتوظيف، والتقدم الاجتماعي الذي يعترف بحاجات كل شخص، والحماية الفعالة للبيئة، والاستعمال المتعلق للموارد الطبيعية^(٢٤)، وتلبية حاجات أجيال الغد من خلال قرارات اليوم، وموازنة الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وإدارة الأنظمة البيئية ضمن حدودها، والتركيز على التنمية، لا النمو؛ وهو ما يستلزم الحفاظ على الجودة على المدى البعيد^(٢٥).

ويتضح في ضوء ما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه أنها تتطلب تغييرات هيكلية عميقة، وطرقاً جديدة للعمل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية؛ حيث يجب الترويج لأنماط النمو الاقتصادي التي تسعى

إلى القضاء على الفقر، والتخلص من السياسات المالية التي تؤثر سلبيًا على الفقراء، أو تعزز الأضرار البيئية على المدى الطويل.

ومن ثم، تسعى الدول إلى التأكد من أن صافي ثروتهم، بما في ذلك الطبيعية، والتي من صنع الإنسان ورأس المال البشري، لا يزال ثابتًا أو يزيد، وفي هذا السياق، يجب تشجيع الابتكار والاستثمار في الأعمال التي تعزز التنمية المستدامة^(٢٦).

وتحدد أبعاد التنمية المستدامة في خمسة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي: الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية، وفيما يلي بيان هذه الأبعاد:

• **البعد الاقتصادي؛** ويتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث تطمح المجتمعات إلى إنجاز تنمية اقتصادية تؤمن رفع مستويات المعيشة لأفرادها حاليًا ومستقبلاً، والبحث عن حماية بيئاتهم وتعزيزها. وتكون التنمية الاقتصادية مبتغاة من جانب المجتمعات ليس فقط لإشباع الحاجات المادية الأساسية للأفراد، ولكن أيضًا لتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة الجيدة^(٢٧). ولا يُمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العمل على خفض مستوى الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبيد الموارد الطبيعية، ومعالجة التلوث، والحد من تبيعية البلدان النامية، والمساواة في توزيع الموارد، بالإضافة إلى الحد من التفاوت في الظروف المعيشية للأفراد، وتقليص الانفاق العسكري^(٢٨).

• **البعد الاجتماعي؛** ويتحدد في التنمية الاجتماعية، ويتضمن إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس من: تعليم، ومأكل، ومشرب، ومسكن، وملبس، وأن تتاح الفرص للجميع لاستخدام مواهبهم بطرق تمكنهم من الحياة في سعادة ورفاهية^(٢٩). ويكمن جوهر البعد الاجتماعي في عدالة توزيع الموارد واستثمارها، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة، وحق المجتمعات البشرية في أن تحيا حياة مناسبة، ويتوفر لها رعاية صحية مناسبة، وتعليم وتدريب جيد، وفرص عمل ملائمة بدخل مناسب، مع

توسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة الشعبية لكافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية^(٣٠).

• **البعد البشري؛** أي التنمية البشرية، وتعمل التنمية المستدامة على تثبيت النمو الديموغرافي للسكان، وكذلك الاستخدام الكامل والأمثل للموارد البشرية، وتوفير أفضل الخدمات الصحية، وتحسين التعليم والخدمات^(٣١).

• **البعد البيئي؛** أي التنمية البيئية، ويركز على حماية البيئة؛ حيث تحتل قضية الحفاظ عليها، والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية، ويرجع ذلك إلى أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، ومن ثم يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية. ومن هنا تقع على الحكومات والأفراد مسؤولية الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها، وتطويرها وتحسينها؛ حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية، وإتاحة الفرصة لحياة أفضل للأجيال الحاضرة حاضراً ومستقبلاً^(٣٢)، وذلك من خلال الحيلولة دون إتلاف التربة، واستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والمصايد، وحماية الموارد الطبيعية وصيانة المياه، وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وكذلك حماية المناخ من الاحتباس الحراري^(٣٣).

• **البعد التكنولوجي؛** ويتبلور في التنمية التكنولوجية، ويتعلق بالعمل على استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية، والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون^(٣٤).

ومن الجدير بالذكر، أن ثمة أموراً أربعة - تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة - ينبغي مراعاتها، يتحدد أولها في كونها برنامجاً عملياً يوضع من قبل كل دولة طبقاً لما هو متاح لها من مصادر متنوعة وما يؤثر فيها، ويتمثل ثانيها في أن التنمية الاقتصادية أمر رئيس لمواجهة حاجات التنمية الاجتماعية، ويتعلق ثالثها بأنها ليست ترفاً أو اختياراً يمكن إما تطبيقه أو طرحه جانباً، بل هي لمواكبة ما يجري في العالم، ومواجهة حاجات مجتمعاته، ويكمن رابعها في ضرورة وضع استراتيجية لتحديد مسار التنمية الاقتصادية؛ لتحقيق أكبر قدر من التنمية

الاجتماعية اللازمة للارتفاع بمستوى حياة الإنسان، مع المحافظة على البيئة بكل مكوناتها (٣٥).

ويتبين مما سبق أن أهداف التنمية المستدامة وأبعادها تتكامل مع بعضها البعض؛ لتحقيق تنمية شاملة ترتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية للمجتمع.

٣- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

يُمكن تصنيف متطلبات التنمية المستدامة إلى متطلبات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، بالإضافة إلى عدد من المتطلبات العامة التي يعتبر بعضها بمثابة متطلبات مسبقة يجب أن تتال الاهتمام الكافي، وبعضها الآخر متطلبات تتعلق بالأبعاد الخمسة للتنمية المستدامة ولا تقع تحت بُعد واحد بعينه.

إن متطلبات التنمية المستدامة كلّ متكامل، ومنها ما قد ينتمي لفئة، وفي الوقت نفسه يكون ذا تأثيراً قوياً على الفئة الأخرى من المتطلبات، وعلى سبيل المثال: فإن تحسين التعليم والصحة وتوفير فرص عمل بمثابة متطلبات اجتماعية في المقام الأول، إلا أن لها تأثيراً كبيراً في الناحية الاقتصادية، وإنما جاء تصنيفها بغرض الدراسة فحسب.

وتتمثل أهم متطلبات التنمية المستدامة فيما يلي:

- **متطلبات عامة:** وتشمل صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، والعمل على تنفيذها من خلال: توافر الإرادة السياسية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها، وإقامة مجتمع المعرفة، وتعزيز القدرات الوطنية، وتطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجيا، ووضع إطار قانوني وتنظيمي فعال، والتعاون الإنمائي الدولي.
- **متطلبات اقتصادية:** وتتضمن تحقيق نمو اقتصادي مطرد، وإحداث تنمية زراعية، وصناعية، وسياحية مستدامة، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز نهج حُسن الإدارة، وتوفير الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها.

• **متطلبات اجتماعية:** وتجمع بين القضاء على الفقر، وتحسين نوعية التعليم وتوفير سُبُل الحصول عليه، وتوفير رعاية صحية جيدة، وتوفير ظروف معيشية ملائمة، وتوفير فرص عمل منتج وفعال، واحترام كرامة الإنسان، وتعزيز وتحسين ممارسات الحكم الرشيد على جميع المستويات، والاعتماد على الذات والاستثمار في الموارد والإمكانات، وبناء القدرات المجتمعية في تحقيق الأهداف التنموية، وإقامة مجتمع مدني قوي، والمحافظة على التراث الثقافي، والالتزام بالقيم الأخلاقية، وتطوير السياسات السكانية.

• **متطلبات بيئية:** وتشتمل على إدماج الاهتمامات البيئية في عملية صنع القرار، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتقليل من توليد النفايات إلى أدنى حد، والحد من التلوث البيئي^(٣٦).
وبالإضافة إلى هذه المتطلبات السابقة للتنمية المستدامة، فهناك متطلبات أخرى علمية وتربوية هدفها تنمية العنصر البشري، وإعداده لكي يكون عنصراً فعالاً في المجتمع قادراً على الارتقاء به، والاستفادة من الإمكانيات المجتمعية والتنمية المتاحة، باعتباره محور التنمية، والمستهدف منها، وأداة ووسيلة تحقيقها.
وتكمن هذه المتطلبات في توفير تعليم جامعي يمكن العنصر البشري من اكتساب المعرفة واستيعابها ونشرها، وإتقان المهارات الرئيسة للتعامل الإيجابي مع ثورة المعرفة والمعلومات، والوصول إلى بناء وتوطين المعرفة، وتوظيفها بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

المحور الثاني: أدوار التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة

يمكن القول أن الدور التعليمي يُجيب على السؤال: ماذا يفعل التعليم، وماذا يجب أن يفعل في موقف ما لتحقيق هدف ما؟ وما المطلوب كي يقوم بهذا الفعل؟ وعلى هذا يعرف الدور التعليمي بأنه: "مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تُمكن نظام التعليم من المشاركة بفعالية؛ للوصول بالمجتمع إلى الوضع الحضاري المنشود"^(٣٧).

ومن ثم، فإن أي محاولة لفهم أوضاع التعليم الجامعي ومسار حركته، تقتضي النظر إلى أهدافه، وأدواره، وسياسته، ومنظوماته في إطار موقعه من السياق المجتمعي وأنساقه، وعلاقاته وتوجهاته^(٣٨).

وإن تحقيق الدور الحضاري الفاعل للمجتمع يتطلب بالضرورة توفير التعليم، وبناء مجتمع المعرفة ومواكبة الإنجازات الحضارية في قطاعاتها المختلفة. وعلى الرغم مما يحققه نظام التعليم في هذا الشأن، فإنه لا يتناسب مع أهدافنا وطموحاتنا، الأمر الذي يتطلب الحد مما يعيق التعليم عن تحقيق رسالته، والدعوة إلى عملية تطوير جادة لنظام التعليم بأبعاده المختلفة، وتوظيفه حتى يتمكن من أداء دوره في تلبية الاحتياجات المتنامية لأفراد المجتمع، ولا بُدُّ من تطوير نظام التعليم ليواكب ويتفاعل مع التحولات والتحديات الحضارية المعاصرة، ليحتل مكانة لائقة في خريطة الحضارة الإنسانية الحاضرة والمستقبلية^(٣٩).

ويسهم التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعداد القوى البشرية المختلفة وتدريبها، وخاصة المدرسين والتربويين، وصناع السياسة التعليمية ومخططي التعليم، كما تقوم القوى البشرية المختلفة بإجراء البحوث المختلفة، والتي بدونها يتخلف قطاع التعليم عن عملية التنمية، والإسهام في البحث عن المخاطر البيئية، وطرق الحماية البيئية المناسبة، وتوفير المشورة للسلطات والهيئات المسؤولة عن الحماية البيئية الفعالة، وتطوير المجتمع المدني من خلال تقديم الدعم للهيئات الحكومية وغير الحكومية، بسبب ما تمتلكه هذه المؤسسات من تنظيم، ومعرفة فنية واجتماعية، وخبرة تيسر لها هذا الدور^(٤٠).

بالإضافة إلى أنه يحتل موقعًا مهمًا - بشكل خاص - في تحديد الطريقة التي بها تتعلم الأجيال القادمة تحمّل تعقيدات التنمية المستدامة، فالجامعات تشكل الصلة بين توليد المعرفة ونقلها للمجتمع بطريقتين: الأولى، أنها تُعدُّ صانعي القرار المستقبليين للمجتمع لدخولهم سوق العمل، والثانية، كونها تسهم بشكل واضح في التنمية الاجتماعية الحضارية من خلال توعية المجتمع وخدمته، كما تقوم الجامعات كمراكز مهمة للبحث والتعليم بدور مهم في هذا السياق^(٤١).

وتتحمل الجامعات مسئولية حضارية نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، لأسباب ثلاثة هي: أنها مكان إعداد قادة المستقبل، ومعظم الموارد البشرية التي تدير مؤسسات المجتمع المتنوعة، وتنميتها وتطورها؛ لهذا السبب تتحمل مسئولية عميقة لزيادة الوعي، والمعرفة، والتقنيات، والأدوات لإيجاد مستقبل مستدام. كما أنها تمثل انعكاسًا للمجتمعات التي نشأت فيها، ومن خلال التعليم والبحث والممارسات المؤسسية يجب أن تكون نموذجًا يُحتذى به خلال سعي المجتمع إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة جوانبه. ولها التزام خاص نحو المجتمع؛ ففي ضوء الحرية الأكاديمية المسموح بها للجامعات، يتوقع أن تسهم في حل مشكلات المجتمع^(٤٢).

وفي ضوء ذلك، يُمكن تحديد أدوار التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في: تغيير قيم وسلوكيات حياة الأفراد لضمان وجود أفراد مستيرين قادرين على تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الأمن والسلام والديمقراطية، ونشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات الضرورية لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في اتجاه الاستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بكفاءة عالية، بما يحقق رفاهية اجتماعية واقتصادية وبيئية، وإعادة تقييم وتوجيه السياسات التعليمية من منظور التنمية المستدامة^(٤٣).

بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم قبل الجامعي من خلال مراجعة وتجديد مستمرين للمناهج ومواد التعليم؛ لتعكس آخر فهم علمي للاستدامة، وإعادة توجيه السياسات التربوية والبرامج الموجودة عن طريق تقوية الصلة بين نتائج البحث واتخاذ القرار مستخدمة البيانات المبنية على الدليل، وتكامل أنظمة المعرفة المختلفة عبر التخصصات المختلفة، وتنمية الوعي والفهم العام بواسطة تشجيع كل مؤسسات التعليم لتدمج في أنشطتها قيم ومعايير متعلقة بالتنمية المستدامة، وتقديم فرص التعلم مدى الحياة لكافة التخصصات^(٤٤).

كما أنها تعمل على إيجاد قاعدة بحثية لجهود التنمية المستدامة، وإعداد متخصصين للعمل في شتى المجالات المرتبطة بها، ورسم السياسة التي تعزز

التنمية الاقتصادية وتوفير حياة منصفة لجل أفراد المجتمع الآن وللأجيال القادمة^(٤٥)، وزيادة الصلة بين التعليم والبحث بالعمليات الاجتماعية الحضارية التي تؤدي إلى الأنماط الأكثر استدامة للحياة، بالإضافة إلى تحسين نوعية التعليم والبحث وجودتهما وكفاءتهما، والعمل على تضيق الفجوة بين العلم والمعرفة والتعليم، والإسهام في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي^(٤٦).

ويسعى التعليم الجامعي كذلك إلى تحقيق التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، واشتراك مؤسساته مع المنظمات غير الحكومية في التوعية بأهمية التنمية المستدامة، وحفز المجتمع المدني للقيام بمبادرات تتصل بمحاورها في المجتمعات المحلية، وقيامه بإصلاح هيكله التدريسية والبحثية والخدمية، وتطويرها بما يتفق مع الجهود التي يجب أن يقوم بها لثنائية متطلبات التنمية المستدامة، ونشر استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة ومصادر المعرفة الإلكترونية، وإيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل الجامعة، وإجراء تقييم بيئي دوري له، وتطوير أدواره الخاصة بخدمة المجتمع^(٤٧).

ولتحقيق ذلك يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تتحدد في الانخراط في التعليم، والبحوث، ووضع السياسات، وتبادل المعلومات المختلفة، والتنمية للتحرك نحو مستقبل مستدام، فضلاً عن وضع برامج تعليمية تحقق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المتنوعة، وإنشاء برامج للحفاظ على الموارد تحقيقاً للمسئولية البيئية.

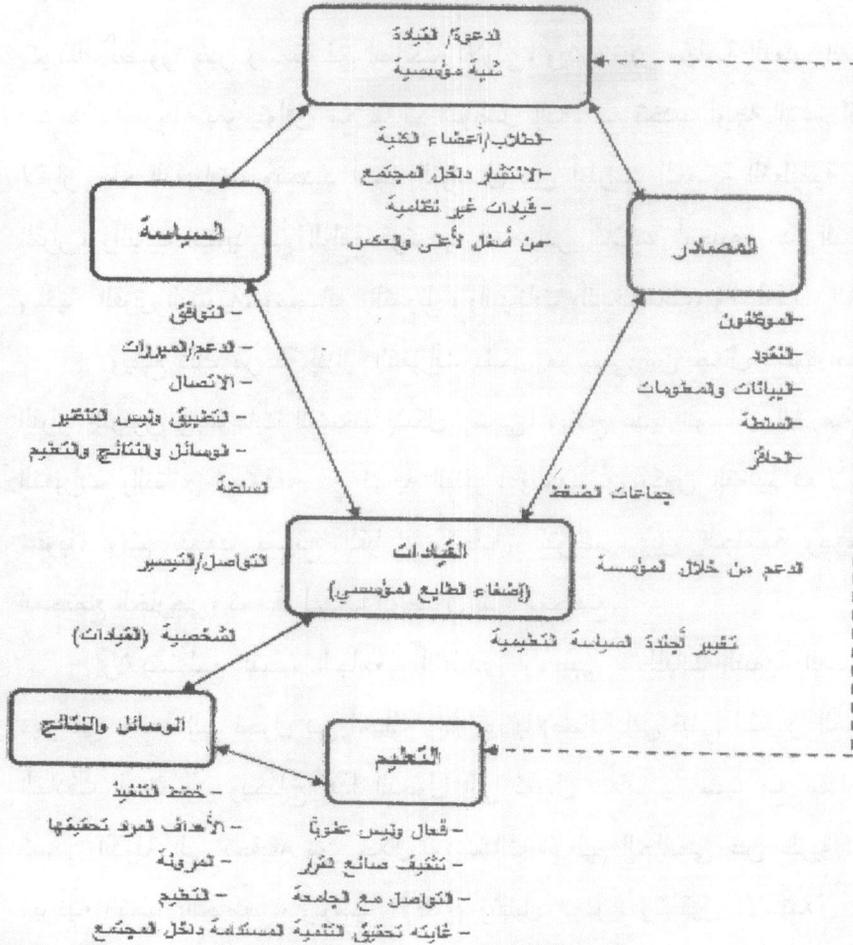
المحور الثالث: علاقة تمويل التعليم الجامعي بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة

يتبنى التعليم الجامعي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الإسهام في توفير متطلبات التنمية المستدامة، ومن ذلك: زيادة الوعي الثقافي بأهميتها بيئياً، وتوظيف الفرص المتاحة لزيادة وعي أطراف المجتمع المتنوعة بالتوجه نحو مستقبل مستدام، وتشجيع الجامعات على الانخراط في التعليم، والبحث، ووضع السياسات، وتطويرها للتحرك نحو الاستدامة العالمية، والتتقيف من أجل المواطنة

المسئولة بيئياً من خلال وضع برامج لإنتاج خبرة في مجال الإدارة البيئية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والمجالات ذات الصلة للتأكد من أن جميع خريجي الجامعات لديهم الوعي والفهم الخاص بالتنمية المستدامة، وتعزيز قدرة الجامعات في مجال محو الأمية البيئية للجميع عن طريق إنشاء برامج لتطوير قدرات الأفراد في هذا المجال.

ومن الإجراءات أيضاً، إشراك جميع المستفيدين من خدمات التعليم الجامعي في دعم البحوث المتعددة التخصصات، والتعليم، ووضع السياسات في مجال التنمية المستدامة، وتوسيع العمل مع منظمات المجتمع والمنظمات غير الحكومية لإيجاد حلول للمشاكل البيئية، وتعزيز قدرات المدارس المختلفة عن طريق إقامة شراكات بينها وبين الجامعات لتطوير إمكاناتها في تدريس التخصصات حول السكان، والبيئة والتنمية المستدامة، وتوسيع مجال الخدمة والتوعية على الصعيدين الوطني والدولي من خلال العمل مع المنظمات الوطنية والدولية؛ لتعزيز جهود الجامعة في جميع أنحاء العالم نحو مستقبل مستدام^(٤٨). ولكي يحقق التعليم الجامعي متطلبات التنمية المستدامة، فلا بُدَّ أن يُحدث تغيرات مؤسسية تساعده على القيام بأدواره المتعددة تجاه تلك التنمية، ويوضح الشكل التالي هذه التغيرات:

قوة دفعة لبدء التغيير داخل منظومة التعليم لجامعي



Source: Allen, Aaron; Institutional Change and Leadership in Greening the Campus, in W. L. Filho (ed.): Sustainability and University Life, Op. Cit., P. 109.

شكل (٢)

التغيرات المؤسسية المساعدة على قيام التعليم الجامعي بأدواره تجاه التنمية المستدامة يظهر من الشكل السابق أن التعليم الجامعي يتبع مجموعة من المراحل المتتالية لإحداث التغيرات المؤسسية للوفاء بهذه الأدوار، من ذلك: دعوة أطراف المجتمع المختلفة، سواء داخل العلمية التعليمية أو خارجها، مثل: الطلاب، وأعضاء المجتمع المدني، وقيادات التعليم الجامعي وغيرهم؛ من أجل تحديد أوجه التغيرات اللازمة داخل مؤسساته في ضوء هدف تحقيق التنمية المستدامة، على أن

يتم ذلك بصورة غير رسمية في المرحلة الأولى. ويتم تغيير سياسة التعليم الجامعي بعد هذه المرحلة بما يتوافق مع ما تم التوصل إليه، مع تحديد أوجه الدعم اللازمة لإقرار هذه التغييرات، وتحديد أوجه التواصل بين أطراف العملية التعليمية ومتخذ القرار، وآليات التنفيذ في الواقع. وتحديد المصادر اللازمة لتحقيق هذه التغييرات، ومنها: القوى البشرية، ومصادر التمويل، والبيانات والمعلومات، والسلطات اللازمة. ويتبع ذلك مرحلة إقرار التغييرات بشكل مؤسسي من خلال دعوة أصحاب القرار التربوي وجماعات الضغط بشكل رسمي، وينتج عنها الوسائل اللازمة لتنفيذ التغييرات والنتائج المتوقعة في نهاية التنفيذ. ويجب أن يكون التعليم فعالاً وليس عفوياً، ويتم تثقيف صانع القرار، وتحقيق التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الخارجي، تحقيقاً لهدف الوصول إلى المجتمع.

ولا يستطيع التعليم الجامعي التقليدي أن يلبي متطلبات التنمية المستدامة، فهو في حاجة إلى تحول في أهدافه وأدواره، بالإضافة إلى تبني التغيير المؤسسي الهادف المخطط، ويحتاج هذا التحول إلى تمويل ملائم يتناسب مع مقدراته وما تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال مؤسسات التعليم الجامعي عن طريق: زيادة ميزانية التعليم الجامعي، وترشيد الإنفاق وتقليل الهدر، وتحقيق الاستقلال المالي للجامعات.

المحور الرابع: تأثير تمويل التعليم الجامعي المصري على تلبية متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق هدف المحور الحالي ستتم دراسة واقع تمويل التعليم الجامعي المصري، مع بيان انعكاسات هذا التمويل على قدرته على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المجتمع المصري، وسيتم ذلك من خلال:

أولاً- واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر

يُعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه: "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الميزانية العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل:

التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية؛ بهدف تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه خلال فترة زمنية محددة^(٤٩).

ويطلب تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعي تناول بعض المؤشرات الدالة على الوضع الراهن للإنفاق والتمثلة في: مصادر التمويل، وتطور موازنات الجامعات الحكومية، وتوزيع اعتمادات موازنات الجامعات، ونسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق على التعليم، ونسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الطالب من جملة الإنفاق على التعليم الجامعي، والاستقلال المالي للجامعات.

١- مصادر التمويل

تعتمد الجامعات الرسمية على الحكومة كمصدر أساسي لتمويل التعليم الجامعي كالالتزام قانوني كما نصت المادة (١٩) من الدستور المصري على "أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤%) من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية"^(٥٠)؛ فالمصدر الأساسي لتمويل التعليم الجامعي هو الدولة؛ حيث تعتمد الجامعات الحكومية اعتماداً شبه كامل على ما يخصص لكل جامعة من ميزانية الدولة كل عام مالي، وعلى إدارة الجامعة الصرف من هذه الميزانية وفقاً للمبالغ المدرجة لكل باب من أبواب الصرف.

وعلى الرغم من أن حكومية التمويل تضمن تدفقاً سنوياً للمال الذي تحتاجه الجامعات، فضلاً عما يؤدي إليه من عدم اعتماد على ما يدفعه الطلاب من رسوم من حيث تمتعهم بمجانبة التعليم، وما تساعد عليه من عدل اجتماعي وعون لغير القادرين، فإن هذا التمويل يكون عادة رهناً بالظروف العامة التي تحيط بالميزانية العامة للدولة، بل ومدى ما يحتله التعليم عامة والجامعي خاصة من موقع في سلم أولويات توزيع الميزانية بالنسبة للحكومة القائمة^(٥١).

بالإضافة إلى أن المصادر الأخرى للتمويل مثل: إسهامات الطلاب وذويهم، ورجال الأعمال، والمعونة الخارجية، وإيرادات الخدمات التي تقدمها

مؤسسات التعليم الجامعي تُمثل نسبة لا تذكر في تمويل هذا التعليم مقارنة بما يحدث في بعض الدول المتقدمة^(٥٢)، فعلى سبيل المثال لا الحصر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) يُمثل متوسط نسبة مصادر التمويل غير الحكومية للتعليم الجامعي من النسبة الكلية للإنفاق على التعليم الجامعي حوالي ١٧.٥%، وتصل هذه النسبة في اليابان إلى حوالي ٢٢%، وفي تشيلي إلى حوالي ٤٠%، وفي نيوزيلندا إلى حوالي ٤٢%، وفي النرويج إلى حوالي ٤٣%^(٥٣).

كما أن مصادر التمويل المتمثلة في الوحدات ذات الطابع الخاص مثل: مركز تطوير التعليم الجامعي، ومركز الخدمة العامة لتربية المواطنة، ومركز الدعم العلمي للتنمية، ومركز الخدمة العامة للتدريب والتعليم المستمر في مجال طب الأسرة، ومركز الخدمة العامة للتأهيل والتدريب والتثقيف في مجال الحروق، ومركز الخدمة العامة لتدوير المخلفات الصلبة، ومركز الخدمة العامة لتكنولوجيا التعليم، ومركز الخدمة العامة، ومركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية والتنمية، ومركز الخدمة العامة للاستشارات العامة والتجارية والاقتصادية وغيرها، لم تُنشأ بكل الجامعات على نطاق واسع، فقد اقتصر على مراكز الخدمة العامة ومطبعة الجامعة ومركز الحاسب الآلي، وتخصص معظم عائداتها كأجور ومكافآت للعاملين بهذه الوحدات، خاصة وأن إيراداتها تكون متواضعة؛ نظراً للمنافسة مع القطاع الخاص في هذه المجالات، وهذا فضلاً عن إحجام بعض الجامعات عن التوسع في إنشاء مثل هذه الوحدات درءاً للمسئولية؛ حيث إن أعمال هذه الوحدات تخضع للمراجعة من الجهات الحكومية المختلفة كالضرائب، والدمغات، والجهاز المركزي للمحاسبات وغيرها؛ الأمر الذي يجعل عائداتها لا تُمثل نسبة يُعتمد بها في تمويل الجامعات^(٥٤).

وبالتالي، يتضح أن اقتصار موارد تمويل التعليم الجامعي الرسمي على التمويل الحكومي فقط، يُضعف كفاءته وقدراته العلمية والبحثية؛ مما يؤثر سلباً على أدواره المتوقعة نحو تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

٢- تطور موازنات الجامعات الحكومية

تمثل موازنة التعليم الجهد النسبي للإنفاق على التعليم وما توليه الدولة من عناية واهتمام، وقد درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم، وترتبط هذه المخصصات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي من جهة، وميزانية الحكومة من جهة أخرى؛ لذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يُستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم، وهو ما يمكن أن يتخذ أساساً للموازنة للدول المختلفة في هذا المجال^(٥٥).

ويعرض الجدول التالي لتطور إجمالي موازنات الجامعات الحكومية خلال

الفترة من ٢٠٠٠م/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م.

جدول (١)

تطور إجمالي موازنات الجامعات الحكومية خلال الفترة من ٢٠٠٠م/٢٠٠١م إلى

٢٠١٢م/٢٠١٣م

معدل النمو (%)	الاعتماد (بالجنيه المصري)	البيان السنوات
-	٤٣٢٩٠٠٦	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥,١٢	٤٨٧٠٠٣٩	٢٠٠٢/٢٠٠١
١,١٢	٥٤٦٠٥٨٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٩,٦	٥٨٤٢٢٠٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١,٨	٦٣١٨٣٢٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٨	٦٨٢٧٣٨٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٤,٩	٧٤٧٣٣١٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١,٧	٨٠٠٦٤٨٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦,١٥	٩٢٦٠٧٤٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,١٥	١٠٦٨٩٩٦٧	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣	١١٠٤٩١٥	٢٠١١/٢٠١٠
١١,٨	١٢٣١٢٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١١
٣٥,٢	١٦٦٤٣٠٠٠	٢٠١٣/٢٠١٢
	%٢٨٤,٤٥	معدل النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣

المصدر:

- مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، وإدارة الإحصاء: بيان بتطور إجمالي اعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية من العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠١٢.
- إدارة الإحصاء: بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي في مصر، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥.

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن موازنات الجامعات زادت من (٤٣٢٩٠٠٦) جنيهاً في العام ٢٠٠٠م/٢٠٠١م إلى (٦٨٢٧٣٨٥) جنيهاً في العام ٢٠٠٥م/٢٠٠٦م، واستمرت الزيادة حيث بلغت (٧٤٧٣٣١٥) جنيهاً في العام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م، ووصلت إلي (١٦٦٤٣٠٠٠) جنيهاً في العام ٢٠١٢م/٢٠١٣م، بمعدل نمو قدره (٢٨٤,٤٥%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٣م، وترجع هذه الزيادة إلى تخصيص مبالغ مالية كحافز الأداء لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والتوسع في عدد الجامعات التي تم افتتاحها منذ عام ٢٠٠٥م، والتي بلغ عددها (١٤) جامعة، وبالتالي فإن هذه الزيادة لم توجه إلى الطالب ولم يستفد منها.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة، فإنها زيادة مضللة وغير حقيقية؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها: التزايد الكبير في معدلات التضخم، والغلاء على المستويين المحلي والعالمي، وارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تلقي بمزيد من المتطلبات على الجامعة^(٥٦).

وتؤكد الشواهد المختلفة المبنية على معايشة واقع الجامعات هذه النتيجة فيما يتعلق بإعداد أعضاء هيئة التدريس، وتنميتهم مهنيًا؛ حيث تعاني الدورات المتعلقة بذلك من: قلة في العدد، وتباعد الفترات بين مواعيد انعقادها؛ مما ينتج عنه ازدياد شكوى أعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون في اجتيازها إكمالاً لإجراءات تعيينهم أو ترقيتهم، وغلبة المحاضرات النظرية؛ مما أسفر عن سلبيتين: الأولى قلة الورش التعليمية التي يمارس فيها الدارسون أشكالاً للأداء العملي، والثانية غلبة المفاهيم النفسية والتربوية المجردة التي يفتقر بعض أعضاء هيئة التدريس إلى تطبيقها عملياً، وتدني مستوى التعامل مع الدارسين؛ إذ يتعاملون معهم كطلاب، ويشيع على أسنة مثل هؤلاء الزملاء المصطلحات والعبارات التي تشيع على أسنة المعلمين، مثل: طلاب، وتلاميذ، وورش، وامتحانات وغيرها، والافتقار إلى نظام للحوافز يشجع الدارسين على الانتظام في الدورات عن رغبة واختيار، وليس عن كره وإجبار، وغياب توفير مواد تعليمية جيدة، ومناسبة

للبرنامج، فالحقيقة أن بعض أساتذة التربية المشاركين في التدريب يُعيدون على المتدربين ما يلقونه على طلاب كلية التربية، وغياب الاتفاق على أساليب موضوعية لتقييم الدارسين، وغياب المعايير الواضحة لاجتيازها، ولقد دفع ذلك بعض الجامعات إلى الاقتصار على نسبة الحضور كشرط لاجتيازها^(٥٧).

أما بالنسبة لمرتبات أعضاء هيئة التدريس، فراتب الأستاذ الجامعي لا يساعده على الوفاء بالتزاماته، ولا يوفر له الحياة التي ينشدها، وهذا الأمر أثار بعض الانتقادات، انطلاقاً من الحرص على مصير الجامعة، والحقيقة أن ما يحدث لأساتذة الجامعات من تضيق في الرواتب، ومن تقييد في حرية العمل أمر ينبغي مراجعته؛ حيث ينبغي أن يكون لأستاذ الجامعة رأى في راتبه وفقاً لحدود معينة، فلا يمكن أن يُشغل الأستاذ الجامعي بمشكلات الحياة دون أن يكون لذلك انعكاساته على إنتاجيته العلمية وأدائه بشكل عام، فيجب أن يُعطى ما يكفيه، وفي خطوة تالية يمكن الانتقال مما يكفيه إلى ما يستحقه، وبهذا يستطيع الأستاذ أن يتفرغ لعمله، ويستطيع أن يعطى الرأي الحر والبحوث الأصيلة في راحة وأمان ويشعر برضا وظيفي، ومن ثم نضمن التزامه التنظيمي، فترتفع مكانة الجامعة وتحقق وظائفها المنشودة^(٥٨)، ويضاف إلى هذا تدني مستوى الخدمات المختلفة المقدمة لهم، وخاصة الرعاية الصحية والترفيهية.

كما انعكس ذلك - سلباً - على المباني والتجهيزات، وصيانتها، ومدى كفايتها، والمدرجات وقاعات المحاضرات؛ حيث قلتها وعدم كفاية مقاعدها مما يجبر كثير من الطلاب قضاء يوم كامل وقوفاً أثناء المحاضرات، وقلة عدد المعامل والورش، وعدم كفاية تجهيزاتها^(٥٩)، كما عانت المكتبات من انخفاض أعداد الكتب والمراجع سواء العربية منها أو الأجنبية، والبحث العلمي؛ حيث انخفاض مستلزماته ونقص ما يحتاج إليه من تمويل، والجهاز الإداري؛ حيث ضعف إعداده وتدريبه بما يتناسب مع ما يجب أن تقوم به الجامعات من أدوار تتسق مع التحديات الحضارية المختلفة التي تواجهها، وغير ذلك من مكونات منظومة التعليم الجامعي^(٦٠).

وفى السياق ذاته، فإن الأموال التى تتفقها الدولة على التعليم الجامعي فى حاجة إلى زيادة مستمرة؛ ونظرًا لتزايد الآمال المعقودة على الجامعات وخريجها فى ظل عصر العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي، ونظرًا لتزايد اهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة التقنية، وحاجة الأقسام والكليات الجديدة للمزيد من الموارد الرأسمالية، وغير ذلك من العوامل^(١١).

٣- توزيع اعتمادات موازنات الجامعات

تغيرت موازنات الجامعات المصرية من أربعة أبواب إلى ثمانية أبواب اعتبارًا من العام الجامعي ٢٠٠٥م/٢٠٠٦م، مُتمثلة في:

• الباب الأول: ويتمثل هذا الباب فى تكلفة الأجور المدفوعة والتعويضات على اختلاف أنواعها سواء نقدية (مكافآت، وبدلات، وجهود غير عادية، علاوات وغيرها) أو عينية (أغذية، وملابس، وعلاج)، والتي يتم تقديمها للعاملين بالجهاز الحكومي للدولة.

• الباب الثاني: ويتعلق بشراء سلع وخدمات (مصروفات).

• الباب الثالث: ويرتبط بالفوائد (محلية، وخارجية)؛ حيث يعتبر الاقتراض الحكومي أحد المصادر التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل نشاطاتها، وبالتالي يترتب على تلك المعاملة خدمة لهذا الاقتراض على شكل فوائد مستحقة على الحكومة للجهات الدائنة لها.

• الباب الرابع: مُتعلق بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ويمثل الدعم تلك التحويلات الجارية من جانب الحكومة بدون مقابل الى الجامعات من أجل مساندهم فى عملياتهم التعليمية والبحثية، أما المنح فهي تحويلات جارية أو رأسمالية اختيارية من جهة حكومية إلى جهة أخرى سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

• الباب الخامس: ويندرج تحت هذا الباب عدد من البنود، منها: نفقات أخرى على الملكية بخلاف الفوائد، والمرتبطة باستئجار الأصول غير الإنتاجية،

وتتمثل في الضرائب والرسوم المسددة، وكذلك التعويضات والغرامات، وعمليات لسداد بعض النفقات ذات الطبيعة الرأسمالية وغيرها.

• **الباب السادس:** ويحتوي على الاستثمارات (أصول غير مالية)، ومنها: شراء الأصول الثابتة مثل المباني والإنشاءات، وشراء الأراضي، والبعثات، وأبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية، وتلك المبالغ التي يتم تسديدها مقدماً من أجل القيام بعمليات التنفيذ للمشروعات المتعاقد عليها.

• **الباب السابع:** ويتعلق بحياسة الأصول المالية والمحلية والأجنبية، ويتمثل ذلك في معظمه في عمليات الإقراض، والمساهمات وحقوق الملكية في مؤسسات عامة سواء هيئات اقتصادية أو شركات قطاع أعمال عام أو قطاع عام.

• **الباب الثامن:** ويتناول سداد القروض المحلية والأجنبية، والمتضمنة سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية، وسداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية، واعتمادات إجمالية مدرجة بموازنة الجهات، واحتياطيات عامة^(١٢).

ويعرض الجدول التالي توزيع إجمالي اعتمادات موازنات الجامعات الحكومية وفقاً لهذه الأبواب لعام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م.

جدول (٢)

توزيع إجمالي اعتمادات موازنات الجامعات الحكومية وفقاً لأبواب الموازنة لعام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م (بالجنيه المصري)

النسبة (%)	٢٠١٠/٢٠٠٩	السنة المالية	البيان
٦٣.١٤٠	٦٧٢٥٥٧١		الباب الأول
٢٣.٩٤٣	٢٤٥٦٤١٣		الباب الثاني
٠.٠٠٠١٢٥	١٣٣٧		الباب الثالث
٠.٠٠٠٥١٨	٥٥٣٧٩		الباب الرابع
٠.٠٠٠٧٢٦	٧٧٥٦٣		الباب الخامس
١٢.٩١	١٣٤٧٩٩٤		الباب السادس
-	-		الباب السابع
٠.٠٠١٤٧	١٥٧١٠		الباب الثامن
١٠٠	١٠٦٨٩٩٦٧		الإجمالي

المصدر: مركز بحث تطوير التعليم الجامعي، وإدارة الاحصاء: إحصاء موازنات جامعات جمهورية مصر العربية موزعة على الأبواب الثمانية من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩/٢٠١٠، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠١١.

يتضح من الجدول السابق أن ما يقرب من ثلثي الموازنة بنسبة (٦٣.١٤٠%) من إجمالي اعتمادات موازنات الجامعات الحكومية موجه إلى بند الأجور والمكافآت الخاصة بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والموظفين الإداريين، والعاملين بالخدمات الطلابية؛ وقد يرجع ذلك إلى تخصيص الحوافز المالية الخاصة بالجودة لأعضاء هيئة التدريس، وتحويل بعض فروع الجامعات إلى جامعات.

في حين توجه نسبة (١٢.٩١%) من إجمالي الاعتمادات فقط إلى الباب السادس من الموازنة، والذي يتعلق بالإنشاءات والتجديدات والشراء، وهذه النسبة نسبة ضئيلة ينتج عنها ضعف قدرة الجامعات على التوسع والتجديد بما يتواءم مع

زيادة الطلاب المقبولين، ومع التوسع في إنشاء كليات جديدة، وغيرها من التجهيزات.

وبناء على ماسبق، يُلاحظ غياب الاتساق في ميزانية الجامعات المصرية، ووجود خلل في توزيع بنودها على عناصر الإنفاق إذ يحتل باب الأجور والمرتببات نسبة مرتفعة من جملة بنود الإنفاق، في حين يتراجع حجم الإنفاق على البحث العلمى والتطوير والمرتبطة بما يخص للباب الرابع والباب السادس من الموازنة، وهو الأمر الذى يخل بقدرة الجامعة على استكمال أنشطتها العلمية، والبحثية، والتعليمية، والخدمة المجتمعية، بالجودة والكفاءة المطلوبة.

ويتبين في ضوء ذلك تعدد مظاهر الهدر^(*) والفقْد في الإنفاق على التعليم الجامعي، ولعل من أبرزها: تزايد نسبة الباب الأول؛ مما يدل على تضخم الجهاز الإداري بالجامعات وكلياتها، وتناقص الإنفاق على تحسين التعليم لكل طالب، والمبالغة في شراء الأثاث الفاخر الذي يزيد في فخامته عن مثيله في عديد من دول العالم المتقدم^(١٣).

وعلى الرغم من هذه الزيادة الواضحة والكبيرة فى الاعتمادات المالية بالنسبة لإجمالى ميزانية الجامعات المصرية والتي تزداد عامًا بعد الآخر، فإنها غير كافية لتلبية متطلبات التنمية التعليمية الشاملة؛ حيث يصاحب زيادة الاعتمادات السنوية زيادة فى أعداد الطلاب؛ حيث زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي خلال الفترة من ٢٠٠١م/٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٩م/٢٠١٠م بنسبة (٨٦%)^(**).

(*)- الهدر في هذه الجزئية هو توجيه الإنفاق لأغراض لا تخدم العملية التعليمية بأكبر كفاءة ممكنة.

(**) - نسبة الزيادة في عدد الطلاب = ((إجمالى عدد الطلاب عام ٢٠٠٠-٢٠٠١/إجمالى عدد الطلاب عام ٢٠٠٩-٢٠١٠) ويضرب الناتج في ١٠٠.

بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم^(*)؛ حيث وصل معدل التضخم خلال عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ١١,٥%؛ مما أدى إلى زيادة فى الأسعار، هذا فضلاً عن انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية^(٦٤)؛ وبالتالي، يتضح ضعف قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة للتعليم الجامعي؛ مما يحد من قدرته على القيام بمهامه التدريسية، والبحثية، والخدمية، والتي من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

٤- نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق على التعليم

يُعرف الإنفاق على التعليم بأنه: الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التعليم (جاري، ورأسمالي) لسنة مالية معينة. ويحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الإنفاق على التعليم في سنة معينة، على إجمالي الإنفاق الحكومي في تلك السنة، ثم ضرب الناتج في ١٠٠. ومن ثم، فإنَّ النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري = (إجمالي الإنفاق الجاري على التعليم في سنة معينة/إجمالي الإنفاق العام الحكومي في تلك السنة) ويضرب الناتج في ١٠٠. والنسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق على التعليم = (إجمالي الإنفاق الجاري على التعليم الجامعي في سنة معينة/إجمالي الإنفاق على التعليم في تلك السنة) ويضرب الناتج في ١٠٠^(٦٥).

ويعرض الجدول التالي تطور الإنفاق العام على التعليم الجامعي، ونسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ٢٠١٤م/٢٠١٥م.

(*)- التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويُعرف معدل التضخم بأنه: التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ويُعدُّ أحد المتغيرات المهمة التي تعكس مدى استقرار الأسعار، ويقاس العلاقة بين معدل نمو المتغيرات النقدية ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية الحقيقية. (وزارة المالية: التقرير المالي الشهري يوليو ٢٠١١م، (٦)، ع (٩)، يوليو ٢٠١١، ص ١٨).

جدول (٣)

تطور الإنفاق العام على التعليم الجامعي ونسبة الإنفاق عليه إلى إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ٢٠١٤م/٢٠١٥م (بالمليون جنيه)

١٥/١٤	١٤/١٣	١٣/١٢	١٢/١١	١١/١٠	١٠/٠٩	السنة المالية
٩٤٢٥٤.٦	٨٠٨٦٠	٦٢٥٥٧	٥١٢٨٠	٤٦٥٢٩	٤٠٩٧٢	الإنفاق العام على التعليم
١٩٩٨٤.٩	١٨٠٨٠	١٣٧٢٨	١١٠٨٦	١٠٢٣٤	٩٥٠٨	الإنفاق العام على التعليم الجامعي
٢١.٢	٢٢.٤	٢١.٦	٢١.٦	٢٢.٠	٢٢.٢	الإنفاق العام على التعليم الجامعي / إجمالي الإنفاق العام على التعليم %

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصائي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤: الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٣/٢٠١٤، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصائي: مصر في أرقام ٢٠١٦، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٦.

يتضح من الجدول السابق، أن هناك زيادة فيما يخص للإنفاق على التعليم الجامعي من عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م؛ حيث بلغ (٩٥٠٨) مليون جنيهًا عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، ووصل إلى (١٩٩٨٤.٩) مليون جنيهًا عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م بنسبة زيادة تصل إلى (١٣٠.٣%)، إلا أن هذه الزيادة ليست حقيقية عندما تقارن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى ما ينفق على التعليم ككل؛ حيث بلغت النسبة (٢٣.٢%) عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، ووصلت إلى (٢٢%) عام ٢٠١٠م/٢٠١١م، وأصبحت (٢١.٦%) عام ٢٠١١م/٢٠١٢م، ولم تتغير النسبة عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م، ثم زادت بمقدار ضئيل جدًا لتصبح (٢٢.٤%) عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (٢١.٢%) عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م.

وبالتالي، فقد انخفضت المخصصات المالية للتعليم الجامعي خلال السنوات السابق عرضها بنسبة (٢%)؛ مما أدى إلى انخفاض جودة الخدمات

التعليمية الحكومية، كما ساهمت في إيجاد مسار بديل لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي، والمتمثل في مؤسسات الجامعات الخاصة والأجنبية، ورغم إقرار الدستور وتأكيدَه مجانية التعليم؛ مما أدى إلى زيادة إنفاق الأسر على هذه المرحلة التعليمية، وذلك بهدف الحصول على جودة أفضل في الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها^(١٦).

وهذا ما أكدته تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي عام (٢٠٠٠م)؛ حيث أشار إلى أن نسب الإنفاق على التعليم الجامعي لا تتناسب مع تزايد أعدادهِ، وارتفاع الأسعار، والأهداف التي وُضِعَتْ له، وكانت النتيجة المحتومة هذا التكديس الطلابي الكبير مع عدم توافر الموارد المالية والمادية اللازمة مما ينتج عنه انخفاض كفاءة هذا التعليم وضعف إنتاجيته؛ حيث تعاني الجامعات المصرية نقصاً كبيراً في مواردها المالية اللازمة لإحداث التطوير والتحديث المطلوبين لها، وتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الأفضل^(١٧).

٥ - نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُعرف هذا المؤشر على أنه: إجمالي الإنفاق العام على التعليم الجامعي معبراً عنه في صورة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن سنة مالية محددة، ومن ثم فإنَّ النسبة المئوية للإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي = (الإنفاق الجاري على التعليم الجامعي في عام دراسي ما / الناتج القومي الإجمالي في العام نفسه) $\times 100$ ^(١٨).

ويوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج

المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م حتى ٢٠١٢م/٢٠١٣م.

جدول (٤)

نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي خلال الفترة من

٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م

الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)	الإنفاق العام على التعليم الجامعي (بالمليون جنيه)	نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي (%)	العام الجامعي
٨٧٨.٤	٩٥٠٨	١.٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
٨٩٣.٩	١٠٢٣٤	١.١٥	٢٠١١/٢٠١٠
٩١٢.٨	١١٠٨٦	١.٢١	٢٠١٢/٢٠١١
١٦٠٨.٣	١٣٧٢٨	٠.٨٥٤	٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصائي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (٠٨/٠٩ - ١٣/١٢)، مرجع سابق.

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصائي: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤: الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت (١.٠٨%) عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، وزادت تلك النسبة إلى (١.١٥%) عام ٢٠١٠م/٢٠١١م، ثم وصلت إلى (١.٢١%) عام ٢٠١١م/٢٠١٢م، وتراجعت في عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م لتصل إلى (٠.٨٥٤%)؛ وبدلاً من تزايد نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنها في تناقص مستمر.

وبمقارنة نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

بمثيلاتها عالمياً، فهناك فجوة كبيرة بينهما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥)

الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول

عام ٢٠١١ م

الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدولة
١,٢٨٨,٠٦٦,٢٥٦,٠٩٢	١.٦	استراليا
١٥,٥١٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢.٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧٢,٦٧٤,٢٣٦,٧٧	١.٩	فنلندا
٢,٨٦٢,٦٨٠,١٤٢,٦٢٥	١.٥	فرنسا
١,٧٧٨,٦٢٢,٠٤٦,٩٢٢	٢.٨	كندا
١,٢٠٢,٤٦٢,٦٥٥,٥١٠	٢.٦	كوريا

Source:

- Organization for Economic Co-operation and Development: Education at a Glance 2014, Op. Cit., p. 230.

- The World Bank: GDP (current US\$).

At, <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

يُلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث وصلت - على سبيل المثال - عام ٢٠١١ م في كوريا (٢.٦%)، وفي الولايات المتحدة إلى (٢.٧%)، بالإضافة إلى تفوق الدول المختلفة عن مصر في مقدار الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١ م؛ فعلى سبيل المثال يُمثل الناتج المحلي الإجمالي المصري (٥.٩%)^(*) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أي إن الناتج المحلي المصري لعام لهذا العام يقارب "ضعف" ما تتفقه الولايات المتحدة الأمريكية على التعليم الجامعي فقط في العام نفسه، ومن ثم فإن نسب الإنفاق وإن اقتربت، فإنها فعليًا تتفاوت بشكل كبير جدًا.

(*) - نسبة الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام ٢٠١١ = (الناتج المحلي الإجمالي المصري لعام ٢٠١١ / الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للعام نفسه) ويضرب الناتج في ١٠٠.

٦- نصيب الطالب من جملة الإنفاق على التعليم الجامعي (تكلفة الوحدة)
يُعد نصيب الطالب من جملة الإنفاق على التعليم الجامعي مؤشراً على
مدى جودة التعليم الجامعي وتحسنه نحو المسار المنشود.

وكلفة الطالب الواحد هي خارج قسمة النفقات الإجمالية في فترة معينة إما
للنظام التعليمي ككل، أو لجزء محدد منه، على عدد الطلاب في النظام ككل أو
على عدد الطلاب في هذا الجزء، ويعبر في الغالب عن كلفة الوحدة بدلالة كل
طالب مسجل، ولكن لبعض الأغراض يكون من المفيد أن تحسب تكلفة الوحدة
لكل خريج، وتمثل الإضافة الأخيرة جوهر اهتمام عديد من المتخصصين في
مجالات اقتصاديات التعليم، حيث ترتبط تكلفة المدخلات، عادة بالمرجات، وليس
بأعداد المسجلين، وذلك لتوضيح الفاقد التعليمي (من رسوب، وتسرب، وتحصيل
متدنٍ)^(٦٩). ويوضح الجدول التالي تطور نصيب الطالب من موازنات الجامعات
خلال الفترة من العام الجامعي ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م.

جدول (٦)

تطور نصيب الطالب من إجمالي موازنات جامعات جمهورية مصر العربية خلال الفترة
من ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م

نصيب الطالب من الموازنة (القيمة بالجنيه)	عدد الطلاب المقيدون المنتظمين	جملة الموازنات (القيمة بالآلاف جنيه)	العام الجامعي
٥٥٤,٧	١٤٤٢١٦٦	٨٠٠٦٤٨٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦٤٨,١	١٤٢٨٨٧٢	٩٢٦٠٧٤٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٧٦٢,٩	١٢٩٩٢٧٢	١٠٦٨٩٩٦٧	٢٠١٠/٢٠٠٩
٩٨٠,١	١١٢٢٩١٢	١١٠١٤٩١٥	٢٠١١/٢٠١٠
١١٤٤,٤	١٠٧٦١٨٦	١٢٢١٢٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١١
١٥٠٩,١	١١٠٢٨١٩	١٦٦٤٢٠٠٠	٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر:

- مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، وإدارة الإحصاء: بيان بتطور أعداد الطلبة المقيدون المنتظمين والموازنة المعتمدة لجامعات جمهورية مصر العربية ونصيب الطالب منها في السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠١٢.
- إدارة الإحصاء: بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي في مصر، مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق، أن متوسط نصيب الطالب من موازنة الجامعات في تزايد واضح؛ حيث زاد من (٥٥٤,٧) جنيهاً عام ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م ليصل إلى (١٥٠٩,١) جنيهاً عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م، أى زاد بنسبة (١٧٢,١%) عن سنة الأساس. وعند مقارنة متوسط نصيب الطالب الجامعي المصري بمثيلاتها عالمياً، يُلاحظ وجد فجوة كبيرة بينهما؛ فالمعدلات العالمية مرتفعة بشكل ملحوظ؛ ويتضح هذا من الجدول التالي، والذي يعرض نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي في بعض الدول عام ٢٠١١م.

جدول (٧)

نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي في بعض الدول عام ٢٠١١م

الدولة	نصيب الطالب (بالدولار الأمريكي)
أيرلندا	١٦٠٩٥
إيطاليا	٩٩٩٠
إسرائيل	١١٥٥٤
البرتغال	٩٦٤٠
المملكة المتحدة	١٤٢٢٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦٠٢١
كندا	٢٢٢٦٦
كوريا الجنوبية	٩٩٢٧
متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٣٩٨٥

Source: Organization for Economic Co-operation and Development: Education at a Glance 2014, Op. Cit., p. 217.

يتبين من الجدول السابق؛ وجود فجوة واضحة فيما يتعلق بنصيب الطالب من الموازنة العامة للتعليم الجامعي، ومن ثمّ يتسع وجه المقارنة مع الاتجاهات العالمية المعاصرة؛ إذ إن نصيب الطالب من الموازنة العامة للتعليم الجامعي لا يتماشى مع الاتجاهات العالمية؛ حيث يصل متوسط نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى حوالي (٩٨٠,١) جنيهاً مصرياً فقط؛ أى أقل من ألف دولار أمريكي، وهو ما يشير إلى مدى الانخفاض الكبير لمتوسط

نصيب الطالب الجامعي المصري من الإنفاق على التعليم الجامعي مقارنة بالمعدلات العالمية؛ حيث بلغ نصيب الطالب بالدولار الأمريكي - في عام ٢٠١١ - في البرتغال (٩٦٤٠)، وفي كوريا الجنوبية (٩٩٢٧)، وفي إيطاليا (٩٩٩٠)، وفي المملكة المتحدة (١٤٢٢٣)، وفي أيرلندا (١٦٠٩٥)، وفي كندا (٢٠٢٧،٨)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٠٢١)، في حين أن متوسط نصيب الطالب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يصل إلى (١٣٩٨٥). ومن ثمّ، فإن نصيب الطالب من الإنفاق الفعلي على تحسين التعليم الجامعي يتجه نحو التناقص بكل من الأسعار الجارية والثابتة، مما يشير إلى اتجاه نوعية التعليم نحو التدهور المستمر، نظرًا لضعف إمكانية ملاحقة الزيادات في الإنفاق العام على تطوير التعليم للزيادات المتتالية في أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات، بحيث وُصف التعليم الجامعي في مصر بأنه: "جامعات الأعداد الغفيرة والإمكانات الضعيفة"^(٧٠).

٧- الاستقلال المالي للجامعات

تخضع الجامعات المصرية إلى نصوص قانون تنظيم الجامعات، والذي تنص مادته رقم (٨) على أن "يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تُعدُّ على نمط موازنات الهيئات العامة"، وفي المادة رقم (١٨٧) على أن "يُعد مجلس الجامعة مشروع موازنة الجامعة، ويتولى وزير التعليم العالي عرضها، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات، على جهات الاختصاص وفقًا للقانون"، وفي المادة (١٨٩) على أن "تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها بنفسها"^(٧١).

وتعليقًا على هذه النصوص القانونية، فإن قواعد الاستقلال المالي الجامعي، تكمن في أن تتفاوض الجامعة بنفسها مع جهات الاختصاص حول مشروع الموازنة السنوية، وأن تتصرف بحرية في إدارة أموالها، بما يتضمن إعداد وإصدار اللوائح المالية والحسابية المرتبطة بالإدارة المالية، غير أنّ المتأمل في المادتين رقم (١٨٧) ورقم (١٨٩) سالف الإشارة إليهما، يلاحظ أن ثمة إصرارًا غير مبرر على تضيق السلطات المالية للجامعات؛ فمجلس الجامعة يُعد مشروع

موازنة الجامعة فقط، بينما يتولى عرضها على جهات الاختصاص بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات وزير التعليم العالي، ومنطق العلم يؤكد ضرورة حدوث تخفيضات كبيرة للمخصصات المالية التي تم تقديرها من قبل كل جامعة، ومن ثم على الجامعة أن تتصرف في حدود المُتاح.

وربما يكون الأهم من ذلك، أن سلطة مجلس الجامعة لا تتجاوز مجرد إبداء الرأي فيما يتعلق بالنواحي المالية والحسابية المرتبطة بإدارة الجامعة لأموالها، في حين تأتي الموافقة على هذه اللوائح من المجلس الأعلى للجامعات، والتي يصدر قرار بها من وزير التعليم العالي. وعلى ذلك فثمة قيد كبير على الجامعة في إدارة أموالها، والتصرف فيها، وربما ينتج عن هذا القيد تنميطاً لعمليات الإدارة المالية للجامعات - شأن كل الأمور بالجامعات الخاضعة لهذا القانون - والذي يؤثر على فعالية الإدارة المالية للجامعات من ناحية، ويُقلص من إمكانية الإبداع الإداري للجامعات من ناحية ثانية، وهو كذلك مضاد بصورة أو بأخرى بمبدأ الاستقلال المالي الجامعي من ناحية ثالثة؛ مما يسهم إجمالاً في تعويق تحقيق الجامعات لأهدافها، ومن ثم أدائها لوظائفها^(٧٢).

وتنص المادة رقم (١٩٠) من قانون تنظيم الجامعات على أن "الرئيس الجامعة الحق في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بالموازنة، وفقاً لمكونات الاستثمار، وللمكون النقدي في حدود التكاليف الكلية للمشروعات المعتمدة في الخطة، وإخطار وزارتي التخطيط والخزانة بذلك"^(٧٣).

ومن ثم، فلم تُمنح هذه السلطة المالية لمجلس الجامعة لاعتبارين مهمين، الأول: أن مجلس الجامعة يمثل أعلى سلطة في الجامعة، والثاني لكونه هو المنوط بإعداد مشروع الموازنة الجامعية، وعليه فمن المنطقي أن يُنابذ به حق إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية.

وتنص المادة رقم (١٩٤) من القانون على أنه "الرئيس الجامعة ونوابه، وعمداء الكليات والمعاهد، وأمين الجامعة، كل في دائرة اختصاصه سلطة نقل

الاعتمادات من بند لآخر في موازنة الجامعة، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والقواعد العامة المقررة لموازنات الهيئات العامة^(٧٤).

ويلاحظ أن المشرع لم يمنح القيادات الجامعية سلطة نقل الاعتمادات المالية من باب إلى باب في إطار موازنة الجامعة، واكتفى بسلطة نقل الاعتمادات من بند لآخر في الباب ذاته، وفي هذا تقييد كبير لمبدأ الاستقلال المالي للجامعة.

ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر ضعف الاستقلال المالي للجامعات على النحو التالي: يقتصر المسار الرئيس لتمويل التعليم الجامعي على التمويل الحكومي، ومن ثم تغيب فلسفة توفير مصادر متنوعة للتمويل، باعتبارها أحد ملامح الاستقلال المالي الجامعي، وما يترتب على ذلك من ضعف أدائها الخاص بوظيفتها الخدمية التي يمكن أن تسهم في توفير موارد للتمويل الذاتي، وتخضع الجامعات لقواعد مالية موحدة كما هو مطبق في غيرها من المؤسسات الحكومية دون اعتبار لخصوصيتها، ولا تمتلك القدرة على تقدير ميزانيتها، وإعادة توزيعها مرة أخرى، ومن ثم فهي تعتمد فقط على المخصصات المتاحة لها، كما تضع الجهات الرقابية - في مقدمة أولوياتها - التأكد من مدى التزام الجامعات بتطبيق القواعد واللوائح الحكومية أكثر من التزامها بتحقيق الأهداف الجامعية المنشودة.

وختاماً، فإن مسؤولية الدولة الرئيسة عن تمويل التعليم الجامعي تضعها في مواجهة تحديات جسام، ترتبط بمستوى أداء مؤسساته ونوعية الخريجين، وإنتاجيته التي أصبحت في حدودها الدنيا، حيث إنها لم تعد قادرة على تأمين الأموال اللازمة للتوسع في التعليم الجامعي، لمقابلة الأعداد المتزايدة من الطلاب، وفي الوقت ذاته المحافظة على رفد المجتمع بنوعية متميزة من المواطنين تقوم بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً - انعكاسات تمويل التعليم الجامعي في مصر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

تتعدد الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعي والتي تعود - مباشرة - على الفرد والمجتمع؛ باعتباره المخزون الاستراتيجي للمجتمع الذي يتحقق عن

طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة المستقبلية. ويتطلب قيام التعليم الجامعي الجيد بدوره المنشود في عملية التنمية السدامة، توفير ما يحتاج إليه من موارد مالية كافية، والأساس الذي يتم في ضوءه تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم ضمن أولويات خطة التنمية في الدولة، والتي تُقاس بنسبة مخصصات التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام في الدولة، وبدلالة ما يخص من الناتج القومي للتعليم الجامعي، بالنسبة لما هو مخصص للتعليم ككل^(٧٥).

وفي ظل هذا الدور المتعاظم للتعليم الجامعي، وتحقيقاً لهدف البحث الحالي، سيتم تقييم نظام تمويل التعليم الجامعي في مصر - بالإضافة إلى واقعه الذي تم تناوله في المحور الأول - باستخدام ثلاثة معايير، وتتمثل في: "كفاية التمويل"، و"الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة"، و"العدالة في توزيع المخصصات المالية".

وبالنسبة لمعيار "كفاية التمويل"، تعرف "الكفاية" بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم، وكانت نسبة (٨%) غالباً هي المناسبة، أما إذا نسبت حصة التعليم إلى ميزانية الحكومة المركزية، فإن النسبة المناسبة كانت في حدود (٢٠%)^(٧٦).

ويتضح معيار الكفاية في ضوء عرض بيانات الموازنة العامة للدولة ونصيب التعليم والتعليم الجامعي منها؛ وقد خصص لها وفقاً لبيانات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١م/٢٠١٢م، نحو (٨,٥١) مليار جنيه (في الصيغة الأولى)، ثم تم تخفيضها إلى (٧,٥٥) مليار جنيه في الصيغة النهائية للموازنة، وزادت هذه المخصصات بنسبة (١٠%) عن مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة في العام ٢٠١٠م/٢٠١١م، وهي أكبر زيادة شهدها هذا الإنفاق خلال هذه الفترة، وبما أن معدل التضخم لعام ٢٠١١م/٢٠١٢م بلغ نحو (١,١١%) وفقاً لتقديرات وزارة المالية المصرية؛ فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم بالأسعار الثابتة قد تراجعت، بما يعنى أن وضع التعليم في سلم أولويات الإنفاق العام للحكومة قد تراجع^(٧٧). وينطبق الكلام كذلك على التعليم

الجامعي؛ حيث زاد معدل الإنفاق على التعليم الجامعي - كما تم عرضه في الجدول رقم (٣) - طبقاً للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠م/٢٠١١م من (١٠٢٣٤) مليون جنيه إلى (١١٠٨٦) مليون جنيه في العام المالي ٢٠١١م/٢٠١٢م.

وتعتبر هذه الزيادة في الإنفاق أقل بكثير مما تبدو ظاهرياً إذا وضع في الاعتبار زيادة أعداد الطلبة، وارتفاع معدل التضخم؛ حيث انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام من (٥٤,٢%) للعام المالي ٢٠١٠م/٢٠١١م إلى (٢٦,٢%) للعام المالي ٢٠١١م/٢٠١٢م^(٧٨).

أما بالنسبة لمعيار "الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة" فيرتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثلين للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، ويشير تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم الجامعي - كما تم عرضه في جدول رقم (٢) لعام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م - إلى وجود اختلالات واضحة؛ حيث استحوذت الأجور وتعويضات العاملين على حوالي (٦٣.١٤٠%) من هذا الإنفاق، في حين تم توجيه نحو (١٢.٩١%) لبند الاستثمارات، ونحو (٢٣.٩٤٣%) لبند شراء السلع والخدمات، بينما توزعت النسبة المتبقية (٠.٠٦٩%) تقريباً على سداد قروض محلية وأجنبية، والدعم، والمنح، والامتيازات الاجتماعية، والفوائد، بالإضافة إلى مصروفات أخرى؛ ويرجع ذلك إلى اقتصار مصادر تمويل التعليم الجامعي على التمويل الحكومي - كما تم توضيحه في المحور المتعلق بمصادر التمويل - وبالتالي فإن الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات التعليم الجامعي. ومن أوجه الخلل في "كفاءة" التوزيع والاستخدام للموارد المتاحة ضعف قدرة القيادات الجامعية على تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم الجامعي؛ حيث إن وزارة المالية تُعدُّ سنوياً منشوراً عاماً لإعداد الموازنة العامة للدولة يوزع على مختلف الوزارات والجهات العامة، ومنها "وزارة التعليم العالي"، وتتولى الجامعات والجهات التابعة لها إعداد مشروع موازنتها في ضوء الأهداف

المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة، علماً بأنه يتم موافاة وزارة المالية بمشروعات الموازنات قبل السنة المالية بستة أشهر على الأقل، بحيث يتسنى لها إعداد الموازنة في صورتها النهائية وتقديمها للبرلمان قبل ستة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية^(٧٩).

أما فيما يتعلق بمعيار "العدالة في توزيع المخصصات المالية"، والذي يعني في هذا السياق توزيع الموازنة على الجامعة حسب الاحتياجات الفعلية، فإن الواقع يُناقض ذلك؛ حيث وفقاً لبيان اعتمادات موازنات الجامعات لعام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م، يتضح أن جامعة القاهرة حصلت على (١٩%) من إجمالي الموازنة، وجامعة الإسكندرية على (١٠.٣%) من إجمالي الموازنة، وجامعة قناة السويس على (٤.٢%) من إجمالي الموازنة، وجامعة الفيوم على (١.٩%) من إجمالي الموازنة، وجامعة كفر الشيخ على (١.٦%) من إجمالي الموازنة^(٨٠).

ويتبين من ذلك أن بعض الجامعات حُصص لها نسبة من الإنفاق تقل عن نسبتها من الطلبة المقيدون مثل جامعات قناة السويس والفيوم وكفر الشيخ، في حين حدث العكس بالنسبة لجامعات أخرى مثل جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية. ففي حين حصلت الجامعة الأولى على حوالي (١٩%) من إجمالي الموازنة بينما يمثل عدد طلابها نحو (١٣.٣%) من جملة المقيدون في الجامعات الحكومية، فإن الجامعة الثانية التي استحوذت على حوالي (١٢.٣%) من المقيدون في الجامعات الحكومية حصلت على حوالي (١٠.٣%) فقط من إجمالي الموازنة، على الرغم من تقارب نسبة الطلاب الملتحقين بكل منهما. ورغم أن هذا التحيز الظاهري قد يكون له دلالة واضحة، وأنه ينبغي الإشارة إلى أن عدد الطلبة المقيدون ليس هو المعيار الوحيد لتوزيع الإنفاق العام على الجامعات، حيث تستخدم معايير أخرى مثل: التخصصات، ونسبة الطلبة الفقراء والمتفوقين، وغيرها من المعايير التي تتكامل مع المعيار التقليدي الخاص بعدد الطلبة المقيدون في كل جامعة^(٨١).

وفي ختام هذا التحليل يتضح أن تمويل التعليم الجامعي في مصر يعاني

من أوجه خلل عديدة، منها:

- النقص الكبير في الموارد المالية اللازمة لإحداث التطوير والتحديث المطلوبين للجامعات وتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الأفضل؛ حيث لا تتناسب نسب الإنفاق على التعليم الجامعي مع تزايد أعدادهم، ومظاهر التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وارتفاع الأسعار، فضلاً عن الأهداف الموضوعية له، وبالتالي لا تمثل الزيادة السنوية في موازنة الجامعات، زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها، فهي زيادة مضللة.

- غياب التناسب في الزيادة السنوية في موازنة الجامعات مع الزيادة السنوية في عدد طلابها.

- تناقص نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ عند مقارنتها بمثيلاتها عالمياً وجود تدني ملحوظ في الإنفاق على التعليم الجامعي المصري بالنسبة للمعدلات العالمية.

- استحواس المرتبات والأجور والمكافآت على جُل موازنة الجامعات؛ حيث إن ما يقرب من ثلثي موازنة الجامعات موجه إلى بند الأجور والمرتبات والمكافآت، وإن أقل من ربع الموازنة يستخدم في تسيير العملية التعليمية مما أثر سلباً على مستوى جودة العملية التعليمية، كما أن نسبة ضئيلة للغاية، تخصص للإنشاءات، وهو ما يعنى غياب القدرة على الوفاء بإنشاء جامعات جديدة، وإحلال وتجديد الأبنية القديمة؛ مما يضر بمباني الجامعات، والتي أصبحت بالفعل غير مناسبة كمًّا وكيفًا.

- محدودية مصادر التمويل الحكومية^(*) من ميزانية الدولة، وقلة وجود فرص أو بدائل تمويلية إضافية، وافتقار الجامعات للحد الأدنى من الاستقلال المالي؛ فوزارة التعليم العالي تسيطر بإحكام على عملية التمويل، بل إنها تقيد أحقية

(*)- يجب الإشارة إلى أن هذا الحكم ليس عامًا؛ إذ إن بعض الكليات الجامعية قد استتبعت الكثير من الموارد، وخاصة دراسات ما بعد المرحلة الأولى، فضلاً عن الإكثار من المراكز الخاصة مثل: مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، ومركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة القاهرة.

الجامعات فى إعادة توزيع ميزانياتها بين الأبواب والبنود المختلفة حسبما تمليه احتياجاتها، وترحيل الفوائض إلى السنة التالية.

ولكن السؤال المطروح هنا فى ضوء هذا الواقع هو: هل يسهم التعليم الجامعي المصري فى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟ والإجابة بالنفي؛ حيث يكشف الواقع عن غياب الإسهام الواضح للتعليم الجامعي فى تحقيق التنمية المستدامة كما هو متوقع وفقاً لأدواره المحورية فى ذلك، وذلك لقلّة المخصصات المالية، وضعف كفاءتها، وغياب العدالة فى توزيعها، وانخفاض كفاءة استغلالها، بما يؤدي إلى وجود العديد من العقبات داخل منظومته التعليمية والبحثية التي تحد من مساهمته الفاعلة، ولعل من أبرزها ما يلي:

- تدنى مستوى الطالب المستجد بالجامعة، وضعف قدرته على التعلم الذاتي، والتعامل مع مصادر المعرفة بالمكتبات، وإجراء التجارب العملية بكفاءة عالية، وغير ذلك من الأمور التي تزيد من مشكلات الجامعة.

- ضعف مستوى خريج الجامعة بوجه عام لأسباب عدة، أهمها: ضعف قدرته الذاتية على البحث عن مصادر المعرفة فى بعض قواعد البيانات، وافتقاره إلى اكتساب بعض المهارات اللازمة لسوق العمل.

- مواجهة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للعديد من العقبات، منها: غياب الفلسفة الكامنة وراء عقد هذه الدورات بالجامعة فضلاً عن قلتها، وتباعد الفترات بين مواعيد انعقادها وغيرها، وتدني مستوى الأجور، والحوافز، والمكافآت المادية والأدبية للعضو ومعاونيه؛ مما يترتب عليه بعض النتائج السلبية المرتبطة بالأداء والعمل، كانخفاض مستوى الرضا الوظيفي، وضعف الدافعية للعمل، وتكريس معظم الوقت لأعمال أخرى للحصول على أجر إضافي.

- تعاني الإمكانيات المادية داخل التعليم الجامعي عدة سلبيات يمكن إجمالها فيما يلي: ضعف البنية التحتية من مدرجات، وقاعات تدريسية، وورش، ومعامل، وغيرها. وتقدم التقنيات التعليمية، وضعف الموارد المساندة من مكتبات

ومختبرات ومصادر للمعلومات، وضعف اندماجها في صلب العملية التعليمية. وغياب التناسب بين عدد القاعات والمدرجات والأعداد الكبيرة والتخصصات والشعب المتعددة، فضلاً عن نقص في الأجهزة الحديثة والمواد الخام في معامل الكليات العملية. وضعف مصادر البحث العلمي بالمكتبات التي يركز عليها البحث العلمي، بالإضافة إلى افتقار المكتبات إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارتها، فضلاً عن غياب الكوادر المؤهلة لإعانة الباحثين. وضعف الاهتمام الكافي بإنشاء مكتبات تتوافر فيها المقومات المطلوبة عند إنشاء كليات جديدة، ومن ثم يغلب عليها هشاشة التكوين، وتستمر على هذا النحو، أما المكتبات الحالية فتعاني النقص الواضح في توزيع الميزانيات؛ حيث أصبح الاهتمام الآن في الجامعة بالمكتبة الإلكترونية، وتقليص موازنة المكتبة التقليدية.

- النقص عن فتح التخصصات المستحدثة وتوفير فرص للتداخل بين التخصصات البينية خاصة في الدراسات العليا، بالإضافة إلى تقليدية المناهج الدراسية، والاهتمام بكم المعلومات على حساب الكيف، كما تتفاوت مقررات التعليم الجامعي في مدى حداتها، ومواكبتها للتغيرات العالمية.

- غلبة الدراسات النظرية الإنسانية على الدراسات التطبيقية، وغياب التقييم المستمر للمناهج؛ مما يضعف ارتباطها المستمر بمطالب التنمية، لا سيما في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتنامي.

- غياب الرؤية الشاملة الحاكمة لعقد الندوات على اختلاف توجهاتها: علمية وثقافية، وسياسية، ودينية، وتنمية بشرية داخل الكلية؛ إذ يغلب عليها الطابع التقليدي، فضلاً عن وجود بعض العقبات التي تمنع عقدها، وتحول دون استمراريتها.

- قلة عدد الأنشطة الطلابية في المجالات المختلفة، فضلاً عن إهمال نسبة كبيرة من الطلاب عن المشاركة في فعاليتها، واقتصارها على عدة مسارات وجوانب معينة مثل: المسرح، والفنون، والرياضة، والحرف والمصنوعات اليدوية وغيرها.

- غياب الرؤية الشاملة والنظرة المستقبلية لدراسات العليا والبحوث في مستقبل التنمية المستدامة واستثمار الموارد القومية.
- انفصال البحث العلمي عن العمل التطبيقي، وضعف جهده في حل المشاكل الراهنة أو إحداث تطور شامل تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.
- سيادة مناخ معوق للتنمية التكنولوجية؛ إذ تواجه مبادرات تنمية التكنولوجيا المحلية عقبات متعددة مثل: القصور في تنمية القدرات الإبداعية، وضعف التكامل بين نقل نتائج البحوث إلى التطبيق نتيجة ضعف العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وغياب التعاون الذي يعتمد عليها في معظم القطاعات الاقتصادية.
- ضعف اهتمام البحث العلمي بالجامعات بمشكلات قطاعات الزراعة، والتجارة، والصناعة.
- ضعف ميزانيات البحث العملي بالجامعات المصرية، بالقياس إلى ما تخصصه عديد من الدول النامية، وبالمقارنة بالدول المتقدمة.
- غياب عمل الفريق البحثي في الغالبية العظمى من الجامعات؛ نتيجة إهمال هذه النزعة البحثية والتركيز على البحوث الفردية؛ مما يؤثر على مستوى الأبحاث الأكاديمية والعلمية بشكل سلبي، وعدم الاستفادة من معظم البحوث والدراسات العلمية التي تتم بالجامعات.
- هجرة الكفاءات العلمية والبحثية إلى الدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي لمنظومة البحث العلمي والدراسات العليا، وما يرتبط بذلك من غياب لنظم تقييم الأداء على مستوى الإنتاج البحثي عموماً.
- غياب الخطط البحثية الواعية، وتوطين ثقافة البحث العلمي ذات المستوى العالمي، فضلاً عن ضعف آليات التعاون والمشاركة والاتصال البحثي بين منظومة الدراسات العليا والبحث العلمي والعلاقات الثقافية وبين مختلف

المؤسسات الوطنية؛ مما يعيق التطور والتنافسية على مستوى الجامعة وعلى المستوى الوطني.

- اقتصار عمل قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة على عدة جوانب لا يتجاوزها مثل: القوافل الطبية (البشرية، والبيطرية)، وقوافل التشجير، وتنظيم الدورات التدريبية.

- ضعف توافر ميزانية كافية للأنشطة التي تُخدم المجتمع، وتحكم البيروقراطية وتعدد الجهات الإدارية التي تصرف أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في هذا المجال، والإيمان بجذواه في تحقيق التنمية المجتمعية المطلوبة.

- الافتقار إلى وجود تنسيق بين الكليات ومراكز الإنتاج والخدمات في المجتمع، وقلة مراكز خدمة المجتمع في بعض الكليات، فضلاً عن غياب الدور الفعلي لها، والاقتصار على أنشطة تقليدية لا تتناسب والتطورات والمتغيرات الحديثة في مجال خدمة المجتمع.

- غياب نظام الحوافز المشجع للأعضاء وللأقسام على خدمة المجتمع، وقلة القنوات الرسمية للعلاقة بين الجامعة والمجتمع، وترك ذلك أحياناً للجهود الفردية؛ بما ينعكس على إحجام أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة كغياب العائد المادي والمعنوي على حد سواء^(٨٢).

وينعكس ذلك على أدوار التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة سلبيًا من خلال ضعف قدرته على:

- تمكين الطلاب من التصرف وفقاً للمبادئ والقيم الأساسية للاستدامة، فهذه العملية تُسهم في إعدادهم كمواطنين مستنيرين ومنقذين ومهتمين ومسؤولين تجاه مجتمعهم؛ حيث إن الهدف العام للتعليم من أجل التنمية المستدامة هو تمكين الأفراد ليسلكوا وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة، وتلبية لمتطلباتها.

- تحقيق الأمن والسلام والديمقراطية، ونشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات الضرورية لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في اتجاه الاستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بكفاءة عالية.

- إجراء الأبحاث العلمية الأكاديمية الضرورية لتوليد المعرفة الجديدة المطلوبة، وإعداد المتخصصين، والقادة، ومعلمي المستقبل في كافة المجالات، بالإضافة إلى إيصال هذه المعرفة إلى صانعي القرار، والجمهور بشكل عام.

- إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع، وهذا بدوره يتطلب نسقاً للتعليم الجامعي على قدر عالٍ من الجودة يُرسى لثقافة النقد والإبداع، ويزود خريجه بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة؛ إذ يعكس التعليم من أجل التنمية المستدامة الاهتمام بتعليم عالي الجودة، بالإضافة إلى إتاحتها للجميع.

- تغيير القيم والسلوك وأنماط الحياة؛ حيث يمثل تناول البعد الأخلاقي بُعداً مركزياً في التنمية المستدامة، وفي توجيه مسارتها نحو الأهداف المرغوبة.

وبناء على ما سبق، فهناك حاجة إلى إحداث تغييرات في سياسة تمويل التعليم الجامعي، حتى يقوم بالدور المُنتظر منه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يكفل التوجه نحو بناء مجتمع معرفي قادر على التنافس؛ فمثل هذا النظام التعليمي - إن وجد - يستطيع تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

المحور الخامس: المقترحات اللازمة لقيام التعليم الجامعي بدوره نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

كشفت ما تم عرضه في المحاور السابقة عن وجود تأثير واضح لما يُخصص للتعليم الجامعي الرسمي من تمويل على تلبية متطلبات التنمية المستدامة؛ مما يستلزم البحث عن آليات لتعزيز قدرته على القيام بأدواره المرغوبة، ولعل من أبرزها ما يلي:

١- استشراف احتياجات المجتمع المنشودة من التعليم الجامعي، ودراسة أوضاع سوق العمل وخصائصه واحتياجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية، وإمكانية تسويق التخصصات المتنوعة المطلوبة لسوق العمل وفقاً لاحتياجات التنمية المستدامة.

٢- إحداث نقلة جذرية في فلسفة التعليم الجامعي؛ لتنتقل الجامعة - انطلاقاً من مسؤوليتها العلمية والثقافية والحضارية تجاه المجتمع - من النموذج التقليدي الاستهلاكي إلى نموذج الجامعة المنتجة؛ وبما يدفعها للبحث عن موارد تمويلية إضافية، وضرورة التوجه - على نحو واضح - إلى أداء الوظيفة الخدمية للمجتمع، وذلك من خلال توظيف أقسامها ووحداتها العلمية لتتحول إلى أقسام خدمية وإنتاجية وإستشارية لقطاعات المجتمع كافة؛ بما يضمن توفير مصادر إضافية للتمويل غير تقليدية.

٣- تحقيق الاستقلال الإداري للجامعة، وذلك عبر عدة مسارات تركز جلها على حريتها في: وضع أهدافها، وترجمتها إلى واقع ملموس، وصياغة اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بها، مع تبني جملة من معايير تقويم الأداء بداخل كلياتها ومعاهدها وأقسامها ووحداتها المختلفة، والارتكاز على النهج الديمقراطي في اختيار القيادات الإدارية العليا بها، والاعتماد على الموصفات النابعة من مجالسها المختلفة لتحديد أعداد الطلاب الملتحقين بها، ووضع الضوابط المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس بها بناء على الواقع الفعلي، وبعيداً عن أية اعتبارات تنأى عن الموضوعية والشفافية.

٤- التوجه نحو مشاركة المجتمع المدني والأهلي في دعم الرؤى والمبادرات والأفكار البناءة الرامية إلى الارتقاء بأدوار التعليم الجامعي والمتعلقة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ومن ذلك: تشجيع سبل التعاون في صياغة وتوجيه السياسة العامة والتربوية، وتعميق ثقافة الاستدامة والعمل التطوعي، ودعم الأنشطة الجامعية، كالقيام بتمويل المؤتمرات والندوات العلمية في مقابل الإعلان عن خدمات وأنشطة هذه المؤسسات الممولة؛ وذلك لتحفيز الجهود المبذولة، وحث أفراد المجتمع على أهمية التوجه نحو الإسهام في هذا النوع من النشاط التنموي.

٥- زيادة ميزانية التعليم الجامعي؛ وذلك من خلال عدة آليات أبرزها: زيادة مخصصات الدولة للإنفاق على التعليم الجامعي، وحث رجال الأعمال على

المشاركة الفعالة في تنفيذ البحوث في الجامعات؛ بإتاحة الموارد اللازمة لتمويل مثل هذه المشروعات، وإقناع أولياء أمور الطلاب بضرورة الإسهام المادي للارتقاء بالمنظومة الجامعية، وتوظيف المصروفات الطلابية بما يخدم أدوار التعليم الجامعي نحو مجتمعه.

٦- تفعيل الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة - باعتبارها أحد البدائل المتاحة والمقترحة للتمويل -؛ لتحويلها إلى مراكز إنتاج فعلية، وذلك عن طريق إقامة بعض المشروعات الاستثمارية، وتقديم بعض الخدمات المجتمعية، والإعلان عن المنتجات التي تقدمها هذه الوحدات داخل الجامعة وخارجها، وإتاحة نظام دقيق وحديث للمعلومات بداخلها؛ لبيئسنى صناعة القرارات واتخاذها اعتماداً على أسس علمية، والتفوييم المستمر لأنشطة هذه الوحدات؛ لتعزيز نقاط قوتها، والحد من نقاط ضعفها.

٧- ترشيد الإنفاق؛ وذلك تلافياً لهدر الموارد المالية للتعليم الجامعي عن طريق عدة وسائل تأتي في مقدمتها: الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة - والذي يُعدُّ ضرورة أخلاقية واقتصادية - عبر ضبط مستويات الإنفاق ذات المعدلات المرتفعة؛ لتتماشى مع الموارد المتاحة للجامعة، وعقلانية وتنظيم العائد من كل إنفاق، والعمل على وضع آليات مناسبة لضمان التوزيع العادل للموارد المالية المتاحة، وحسن استخدامها بكفاءة وفقاً لأولويات التنمية المستدامة؛ وذلك لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن.

٨- تحقيق الاستقلال المالي للجامعات؛ بحيث يقوم مجلس الجامعة بتوزيع الموازنة على الأبواب المختلفة والبنود المختلفة، تبعاً لاحتياجات الجامعة، بالإضافة إلى نقل أى أموال من باب إلى باب أو من بند إلى بند، حسبما تتطلب المصلحة العامة للجامعة، وترحيل الفائض من سنة مالية إلى السنة المالية التالية.

٩- إحداث توازن بين موازنات الجامعات، ولتحقيق ذلك، يجب أن تستحدث الحكومة مزيجًا من آليات توزيع الموازنة القائمة على الأداء، وبناء على هذه الآليات يتم تقديم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم الجامعي.

١٠- إحداث تغييرات واضحة في فلسفة بناء خريج الجامعة؛ ليقوم بدوره المتوقع في الارتقاء بمختلف جوانب مجتمعه؛ وهذا يتطلب القيام بتعديل جوهري في بنية التعليم الجامعي بما يسهم في إمداد خريجه بجملته من المعارف والمهارات والإمكانات المعينة على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.

نتائج البحث

يُمكن من التحليل السابق استخلاص نتائج البحث على النحو التالي:

١- يُمثل التمويل أحد المدخلات المهمة لنظام التعليم الجامعي، والذي قد يظهر أثره السلبي في غياب قدرة التعليم عن تحقيق أهدافه إذا ما عانى بشدة من نقص التمويل، فهو يُمثل أساس نجاح أية سياسة للتعليم الجامعي، ومن خلال توفير الموارد المالية الكافية له يمكن إنجاز متطلبات تطويره بمستوى أفضل، وبالتالي فتحقيق ذلك يسير جنبًا إلى جنب مع توفير الموارد المالية اللازمة لها.

٢- تعاني الجامعات المصرية على مستويات متعددة من اختلالات مالية؛ إذ لا يوجد تكافؤ بين إيراداتها الذاتية، وما توفره لها الحكومة من دعم مالي، وبين متطلباتها من الإنفاق على العملية التعليمية والبحثية في ظل التطلع إلى مستوى مرغوب من جودة الأداء، وتُمثل هذه الفجوة المالية عائقًا رئيسًا في طريق تحقيق أهداف التطوير والتحديث في العملية التعليمية بوجه خاص، وأهداف التنمية المستدامة بوجه عام.

٣- يتأثر تمويل التعليم الجامعي في مصر بجملته من العوامل المجتمعية؛ أبرزها تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثر على حجم الميزانيات المخصصة له، وهو ما انعكس بدوره على إنتاجيته؛ الأمر الذي أوجد مشكلات اجتماعية وتنموية ساعدت على تكريس ثقافة التخلف في المجتمع، كما يأتي من بين

العوامل التي تؤثر بشكل رئيس عليه، وعلى أداء الجامعات لأدوارها ووظائفها في المجتمع، ما يلي: اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي، باعتباره المصدر الوحيد للتمويل، وتعرض هذا المصدر لأزمات متعددة، تؤثر بدورها على الجامعات.

٤- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تطوير التعليم الجامعي كمًّا وكيفًا، ولعل من أبرز آليات ذلك ما يلي:

أ - تطوير مستوى الطالب الجامعي سواء من خلال استحداث طرق وأساليب حديثة لنظام القبول، أو من خلال إنشاء جامعات جديدة لتخفيض التضخم الطلابي الجامعي، وضرورة البحث عن موارد مالية إضافية لتمويل التعليم الجامعي.

ب- تخصيص اعتمادات مالية إضافية للجامعات، بحيث تجعلها قادرة على استخدام طرق وأساليب التنمية المهنية، وإمداد الباحثين بالدعم المالي المناسب، لإنجاز بحوثهم العلمية.

ج- مراجعة وتحديث مناهج التعليم الجامعي بصورة دورية عن طريق لجان متخصصة تضم خبراء متخصصين على أعلى مستوى، وعمل دورات تدريبية للدارسين تساعدهم على الاعتماد على النفس في التحصيل، والتدريب، والتعلم الذاتي.

د- التقليل قدر الإمكان من المحاضرات التلقينية، والتركيز على استراتيجيات حديثة، والاهتمام بالمكتبات وإمدادها بقواعد معلومات متطورة، وتوفير الإمكانيات التكنولوجية، والاشتراك في قواعد البيانات والمعلومات المختلفة؛ ليتاح للطلاب الوصول إلى مصادر المعلومات في أقل وقت ممكن.

هـ- وضع البحث العلمي في أولويات سلم الإنفاق الحكومي العام، وما يتبعه من زيادة مخصصاته حتى يقترب من النسب العالمية (من ١% إلى ٣%)؛ حيث إنه يُمثل مدخلاً للتنمية المستدامة، وتخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحث العلمي بكل جامعة.

و- إدخال التقنيات الإدارية المتطورة في منظومة التعليم الجامعي؛ حتى يمكن استيعابها وتوظيفها في تحسين العمليات الإدارية؛ ومن أبرزها: الأخذ بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.

د- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لخدمة المجتمع، وإتاحة الحرية الكاملة لوكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع لتوزيعها حسب الخطة التي تضعها لجنة شئون البيئة وخدمة المجتمع، مع وجود رقابة مالية ومتابعة لعملية التنفيذ وصرفها في المجالات والأنشطة المختلفة.

الهوامش

- (١) - ديانا كويزز: مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة: الفاروق زكي يونس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٠، ص ١١.
- (٢) - محمد الكندري: الجامعة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الجامعة، س (١)، ع (١)، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١١.
- (٣) - أمارتيا صن: التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، ع (٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤، ص ١٥٨.
- (٤) - جيني كلوغمان وآخرون: تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف مستقبلاً أفضل للجميع، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص ١٥.
- (٥) - اليونسكو: التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، اليونسكو، باريس، ٢٠١٣، ص ٥.
- (٦) - سعيد إسماعيل علي: العدل التربوي وتعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٥.
- (٧) - نادر فرجاني: مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١.
- (٨) - الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٣٧.
- (9) - United Nations Development Programme; Human Development Report 1994, Oxford University Press, Oxford, 1992, P.13.
- (١٠) - أكيو أريما وآخرون: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٥، اليونسكو، باريس، يناير ٢٠٠٥، ص ٢.
- (١١) - نبيلة حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (١٢)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغربي آسيا (الإسكوا)، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٨.

(١٢)- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، ع (١٤٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٧١.

(١٣)- أكيتو أريما وآخرون: عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٢.

(14)- The Secretary of State for Environment & Food and Rural Affairs; Securing the Future Delivering UK Sustainable Development Strategy, The Stationery Office, London, March 2005, p. 16.

(15)- Finish National Commission on Sustainable Development: Towards Sustainable Choices: A Nationally and Globally Sustainable Finland, the National Strategy for Sustainable Development, Prime Minister's Office Publications, Helsinki, 2006, p. 33.

(١٦)- جوستاف لويز أوسينبا: التعليم من أجل التنمية المستدامة "التحدي المحلى والعالمى"، مستقبلات، م (٣٠)، ع (١)، مارس ٢٠٠٢، ص ٤٠.

(١٧)- ناهد عدلى شاذلى: التعليم العالى ومتطلبات التنمية المستدامة، التربية والتنمية، س (١٣)، ع (٣٢)، مارس ٢٠٠٥، ص ٥٧٣.

(18)- Graber, R: Education for Sustainable Development: A Challenge for Biology Teachers, Universität Zürich, p. 5.

At, <http://intl.concord.org/cbe/pdf/kyburz.pdf> .

(١٩)- محمود عباس عابدين: التنمية المستدامة من داخل الإنسان المصري إلى بيئته المحيطة: مسئوليات مضاعفة على التربية، مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٠-١١ مارس ٢٠١١، ص ٣٠٣.

(٢٠)- رزق منصور بديوى: دور التربية في تلبية متطلبات التنمية البشرية بالدول النامية في ضوء تحديات العولمة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (٥٣)، ج (٢)، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٣٣.

- (21)- Parkin, Sara, et. al; Learning and Skills for Sustainable Development, Developing a Sustainability Literate Society, Guidance for Higher Education Institutions, Higher Education Partnership for Sustainability (HEPS) and Forum for the Future, London, 2004, P.7.
- (٢٢)- جون فين، ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني: إعلان بون، مستقبلات، م (٣٥)، ع (٣)، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٣٥١.
- (23)- Grosskurth, Jasper, Jan Rotmans: The Science Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making, Environment, Development and Sustainability, No. 7, 2005, pp. 137-138.
- (24)- The Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs: Securing the Future, Op. Cit., p. 6 & p. 15.
- (25)- Bass, Stephen, et. al.: Participation in Strategies for Sustainable Development, Environmental Planning Issues, No.7, May 1995, p.17.
- (26)-Clayton, Barry Dalal, Stephen Bass: Sustainable Development Strategies: A Resource Book, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2002, p. 27.
- (27)-The University of Reading: Sustainable Development, p.1. At,http://www.ecifm.rdg.ac.uk/sustainable_development.htm.
- (٢٨)- فالي نبيلة: التنمية من النمو إلى الاستدامة، مرجع سابق، ص ١١.
- (٢٩)- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٣٠)- جون فين، ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني: إعلان بون، مرجع سابق، ص ٣٦٠.
- (٣١)- فالي نبيلة: التنمية من النمو إلى الاستدامة، مرجع سابق، ص ١١.
- (٣٢)- مريم أحمد مصطفى، وإحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ١٨٩-١٩٠.
- (٣٣)- فالي نبيلة: التنمية من النمو إلى الاستدامة، مرجع سابق، ص ١١.

- (٣٤) - المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٣٥) - مصطفى كمال طلبة: التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية، في: اليونسكو: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٠-٣١.
- (٣٦) - أحمد محمود الزنفلني: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية المستقبل العربي، ع (٣)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، صفحات متفرقة.
- (٣٧) - سعاد محمد عيد: التعليم لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير: أدوار مطلوية ومتطلبات ملحة، دراسات تربوية ونفسية مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع (٨١)، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٣١٥.
- (٣٨) - حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٤٨.
- (٣٩) - محمد صبري الحوت: المدرسة الفعالة: طموحات التطوير وتحديات الجودة، مؤتمر آفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٤٧.
- (40)- Richer, W. Von, et. al: Role of Higher Education in Sustainable Development, Eschborn, May 2000, pp. 4-5.
At, www.dse.de/zed/profileconfronce/ehchsc.doc
- (41)- UNESCO: Higher Education for Sustainable Development, Education for Sustainable Development Information Brief, UNESCO, Paris, 2004, p. 1.
- (42)- Jucker, Rolf; A Vision for a Sustainable University, Education for Sustainable Development, The Challenges for Higher, Further and Adult Education, Conference & Workshops, University of Wales Swansea, 17 March 2003, pp. 3-4.
- (٤٣) - لجنة التنمية المستدامة: التقدم الإجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية: تقرير الأمين العام، الدورة الخامسة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٥-٧ إبريل ١٩٩٧، ص ٦.

- (44)- De Rebello, Daphné: What is the Role for Higher Education Institutions in the UN Decade of Education for Sustainable Development, International Conference on Education for a Sustainable Future, Charles University, Karolinum, Prague, Czech Republic, 10 – 11 September, 2003, p. 9.
- (45)- McKeown, Rosalyn: Reorienting Colleges and Universities to Address Sustainability, International Conference on Globalization and Education for Sustainable Development: Sustaining the Future, UNESCO United Nations University, Nagoya, Japan, 28-29 June 2005, p. 95.
- (46)- UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education: Reinventing Higher Education: Toward Participatory and Sustainable Development, UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, Bangkok, 2008, p. 73.

(٤٧)- محمد صبري الحوت، وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص ص ٥٦ - ٥٧.

- (48)- Association of University Leaders for a Sustainable Future; The Talloires: Declaration 10 Point Action Plan, P.1. At, <http://www.ulsf.org/pdf/TD.pdf>

(٤٩)- محمد عبد السلام حامد وآخرون: تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٦٩.

(٥٠)- رئيس الجمهورية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الهيئة العامة للاستعلام، القاهرة، يناير ٢٠١٤، المادة (١٩).

(٥١)- سعيد إسماعيل علي: نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، ع (٢٣٣)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٧، ص ١٩.

(٥٢)- محمد علي عزب: التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(53)-Organization for Economic Co-operation and
Development: Education at a Glance 2014: OECD
Indicators, OECD, Paris, 2014, p. 245.

- (٥٤)- راضي عبد المجيد طه: التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٣.
- (٥٥)- محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢٧.
- (٥٦)- محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨٢.
- (٥٧)- رشدي أحمد طعيمة، ومحمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٨ - ١٠٩.
- (٥٨)- عادل السيد الجندي: الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وعلاقته بفاعلية المنظمة الجامعية: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع (٤٣)، يناير ٢٠٠٣، ص ١٤٤.
- (٥٩)- عبد العزيز أحمد داود: تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض صيغ التعليم العالي من بُعد، المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والمؤتمر السنوي الأول لكلية التربية ببورسعيد: التعليم من بُعد في الوطن العربي: الواقع والمأمول، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببورسعيد جامعة قناة السويس، ٢٦ - ٢٧ يناير ٢٠٠٨، ص ٥٨٢.
- (٦٠)- فايز مراد مينا: التعليم في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث مصر ٢٠٢٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٤٦.
- (٦١)- محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
- (٦٢)- وزارة المالية: الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقاً لنموذج مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠٠١، صفحات متفرقة.
- (٦٣)- محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

- (٦٤) - وزارة المالية: تقرير الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من ٢٠١٣/٢٠١٤، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٢.
- (٦٥) - وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم في مصر: الدليل الفني، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يناير ٢٠٠٩، ص ص ٨٨-٨٩.
- (٦٦) - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، إبريل ٢٠١٤، ص ٥٣.
- (٦٧) - وزارة التعليم العالي: تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي: تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل، المؤتمر القومى للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، ص ١١٩.
- (٦٨) - وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم في مصر: الدليل الفني، مرجع سابق، ص ٩٠.
- (٦٩) - محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم وإقتصادياته بين العالمية والمحلية، مرجع سابق، ص ٥٤.
- (٧٠) - وزارة التعليم العالي: تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي: تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل، مرجع سابق، ص ١١٩.
- (٧١) - جمهورية مصر العربية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، ط (٢٣)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٦، المواد (٨)، (١٨٧)، (١٨٩).
- (٧٢) - عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر: أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ص ٢٩١ - ٢٩٢.
- (٧٣) - جمهورية مصر العربية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، مرجع سابق، المادة (١٩٠).

- (٧٤) - المرجع السابق، المادة (١٩٤).
- (٧٥) - محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط (٢)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٤.
- (76) - Benson, C.: Educational Financing, in T. Husen and T. N. Postlethwaite (eds.): International Encyclopedia of Education: Research and Studies, Pergamon Press, Oxford, 1985, p. 1878.
- (٧٧) - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٤.
- (٧٨) - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوى ٢٠١٢: الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الإنفاق العام للدولة طبقاً للحساب الختامي للدولة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١-٢٠١٢)، مرجع سابق.
- (٧٩) - أشرف العربي: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، مؤتمر تحليل أولويات الإنفاق العام بالموازانات العامة في مصر والدول العربية، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، ١ - ٢ فبراير ٢٠١٠، ص ٩ - ١٠.
- (٨٠) - مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، وإدارة الإحصاء: بيان باعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية في نهاية العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠١٠.
- (٨١) - أشرف العربي: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، مرجع سابق، ص ١٦.
- (٨٢) - أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٤٧٨ - ٤٨٠.